

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْفَقِيْرُ الْمَجْدُ

- معالم التيسير في فقهه، وحلّه لكثير من المشكلات المعاصرة -

من منظوم

الشيخ الدكتور محمد رواس قلعه جي الحنفّي

- المتوفى سنة (١٤٣٥هـ) -

”إني لأقطع أن ابن تيمية
أكثر فقهاء الإسلام تيسيراً“
- المؤلف -

اعتنى بنشره، وقدم له، وعلق عليه

عبد بن علي بن محمد بن عبد الحميد

الحلبي القسري

- عفا الله عنه -

سلسلة الإصدارات العلمية (٥٢)

الإصدار (١٢١)



شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ الْفَقِيرُ الْمَجْدُ

- معالم التيسير في فقهه، وحله لكثير من المشكلات المعاصرة -

من منظوم

الشيخ الدكتور محمد مرواس قلعه جي الحنفّي رحمته الله

- المتوفى سنة (١٤٣٥ هـ) -

”إني لأقطع أن ابن تيمية رحمته الله

أكثر فقهاء الإسلام تيسيراً“

- المؤلف -

اعتنى بنشره، وقدم له، وعلق عليه

عبد بن حسن بن علي بن عبد العزيز

الطبري

- عفا الله عنه -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- مقدمة المعلق -

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.



وبعد:

فإنَّ لشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - في التاريخ الغابر،
والزمان الحاضر - دوراً محورياً - مهماً - جداً - في الدين، والدنيا -:

فهو العالمُ الجليل، المجدد^(١) في / ل = كثير من العلوم الإسلامية العظيمة؛
والتي أهمُّها، وأعلاها، وأولاها:

* توحيد الله - تعالى - :

وتجريدُ الاعتقادِ الحقِّ ممَّا خالف الصوابَ فيه كثيرٌ من العباد - تنقيةً له ممَّا
علَّقَ به من الشَّرَكِيَّاتِ، والبدعِ والمُحَدَّثاتِ -.

كلُّ ذلك منه - رحمةُ الله عليه - تعليمًا، ودعوةً، وحُكمًا - مبنيٌّ على ضوابطٍ
دقيقةٍ؛ حافظٌ من خلالها على صِحَّةِ المُعتَقَدِ الإسلاميِّ الحقِّ - أساسًا -،
وتصحيحِ أفعالِ المسلمين المُخالِفةِ له - تبعًا -، وحِفظِ أُخُوَّتِهِمُ الدِّينِيَّةِ
- نتيجةً -؛ من غيرِ أدنى وُلُوجٍ في مَتَاهَاتِ التَّكْفِيرِ المُنفِلِ! التي دَخَلَهَا مَنْ
دَخَلَهَا (!) - من غيرِ وازعٍ ولا ضَميرٍ! وبلا تَأَنٍّ أو تفكيرٍ -!

بل قد كان - رحمه الله - من أبرز علماء الشريعة - عبر التاريخ - الذين أصَّلوا

(١) التجديدُ؛ هو: (إزالةُ ما لَحِقَ بالدينِ من انحرافٍ شوّه صورته، وفتحَ البابَ لانتقاصه،
أو الزهدِ فيه؛ فيُصَفَّى الدينُ، ويُنَقَّى ما ابتدعه الناسُ.

وعندما يكونُ الدينُ بصفاته: يكونُ قادرًا على الشموليَّةِ (والكفاية).

«النظريات العلمية الحديثة - مسيرتها الفكرية -..» (١٢٨٥/٢) - حسن محمد
الأسمرى -.

لِقَوَاعِدِ التَّكْفِيرِ، وَضَوَائِطِهِ.

تِلْكَمُ الْأُصُولُ الَّتِي تَجْعَلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْعَسِيرِ مُرْتَقًى صَعْبًا، لَا يَقْدِرُ عَلَى الدُّخُولِ فِيهِ إِلَّا الْعُلَمَاءُ الرَّبَانِيُّونَ، وَالْأُئِمَّةُ الرَّاسِخُونَ، وَالْقُضَاةُ الْمُتَنَفِّذُونَ.

وَالْعَجَبُ لَا يَكَادُ يَنْقُضِي مِنْ أَقْوَامٍ (!) حَشَرُوا أَنْفُسَهُمْ - زُورًا وَبُهْتَانًا - فِي قَائِمَةِ مُنَاصِرِي ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَأَفْكَارِهِ! وَحَقِيقَتُهُمْ - وَاللَّهِ -: أَنَّهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنْهُ! وَأَسْوَأُ مَنْ أَبْعَدُوا النَّاسَ عَنْهُ - تَحْرِيفًا لِكَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِ ^(١)! وَتَحْوِيلًا لِأَكْثَرِ قَصْدِهِ وَمَرَامِهِ! - !!

وَأَمَّا عُدَاتُهُ؛ فَمَا أَكْثَرَهُمْ عَلَيْهِ - تَعْصِبَاتٍ جَاهِلِيَّةٍ -! وَمَا أَجْهَلَهُمْ بِهِ - تَكْبُرًا وَحَمِيَّةً -!

ف... صَحَائِفُهُمْ - عِنْدَنَا - مَطْوِيَّةٌ!!

* وَأَمَّا فِي:

(الْفِقْه):

فَقَدْ كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - إِمَامًا مُجْتَهِدًا؛ يُعَظِّمُ دَلَائِلَ الشَّرْعِ الْحَكِيمِ - مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِفَهْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الْكَرَامِ -.

وَكَانَتْ دِرَاسَاتُهُ لِهَذِهِ الْأُصُولِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الثَّلَاثَةِ لُبٌّ أَنْظَارُهُ الْفِقْهِيَّةُ،

(١) وَفِي كِتَابِي «شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - بِأَقْلَامٍ مُنْصِفَةٍ عِلْمِيَّةٍ - ..» - الْمَطْبُوعُ سَنَةِ (١٤٣٦ هـ) - بَيَانَاتٌ أَوْسَعُ - بِحَمْدِ اللَّهِ، وَتَوْفِيقِهِ -.



وَلِبَابِ أَحْكَامِهِ الاجْتِهَادِيَّةِ.

وكان -رحمه الله- أثناء هذا النظر -بل قبله، وبعده- يتأمل في أقوال الفقهاء، ويدقق في اختلاف العلماء، ويبحث ويرجح، ويعلل وينقح، ويضعف ويصحح. وكان توجيهه أعلى نظره -رحمه الله- تعالى -وأكثر ما يكون- في هذه الأقوال الفقهية -إلى مقولات فقهاء المذاهب الأربعة المتبوعة^(١) -رحمهم الله -جميعاً؛ فهم المقدمون في الأمة، ومن اتفق على قبولهم، وازتضاءل مذاهبهم كبار العلماء والأئمة.

ولم يمنعه هذا التقدير العالي -لهؤلاء الأئمة الفضلاء الغوالي- من أن يرجح -تارة- بين أقوالهم -فيما بينهم-، ولا -في تارة أخرى- من ترجيح أقوال علماء آخرين -من غيرهم- من كبار أئمة الفقه والحديث -ممن كانوا قبلهم، أو بعدهم- رحمهم الله -جميعاً- بحسب الحجة والدليل -في الأول والأخير-؛ إبتناءً على القواعد الأصولية، والمناهج الحديثية، والأسس اللغوية -بعد البحث والتنقيب، والسبر والتعقيب-.

وقد قال -عنه- تلميذه «الفقيه الحنبلي المحدث»^(٢) أبو حفص البزار -المتوفى سنة (٧٤٩هـ)- رحمه الله -في كتابه «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» (ص ٧٨):

«لَيْسَ لَهُ مُصَنَّفٌ، وَلَا نَصٌّ فِي مَسْأَلَةٍ، وَلَا فَتْوَى: إِلَّا وَقَدْ اخْتَارَ فِيهِ مَا رَجَّحَهُ الدَّلِيلُ النُّقْلِيُّ وَالْعَقْلِيُّ عَلَى غَيْرِهِ، وَتَحَرَّى قَوْلَ الْحَقِّ الْمَحْضِ؛ فَبَزَّهَنَ عَلَيْهِ

(١) وفي «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٣١٧) - له - رَحِمَهُ اللهُ: - جوابٌ دقيقٌ على بعض ما اشتهر في عصره من (عدم صحة صلاة أهل المذاهب الأربعة؛ بعضهم خلف بعض) -.

(٢) كما وصفه ابن العماد في «شذرات الذهب» (٨/ ٢٧٨).

بالبراهين القاطعة، الواضحة، الظاهرة؛ بحيث إذا سمع ذلك ذو الفطرة السليمة: يُلْجِ قلبه بها، ويجزِمُ بأنها الحقُّ المُبينُ^(١).

وتراه - في جميع مؤلفاته - إذا صحَّ الحديث - عنده - : يأخذُ به، ويعملُ بمقتضاهُ، ويُقدِّمه على قول كلِّ قائلٍ - من عالمٍ ومجتهدٍ - .

وإذا نظرَ المنصفُ إليه - بعينِ العدلِ - يراه واقفاً مع الكتاب والسنة؛ لا يميلُ عنهما قولٌ أحدٍ - كما نأمنُ من كانَ - ، ولا يُراقِبُ - في الأخذِ بعلومهما - أحداً، ولا يخافُ في ذلكَ أميراً، ولا سلطاناً، ولا سوطاً، ولا سيفاً، ولا يرجعُ عنهما لقولٍ أحدٍ.

وهو متمسِّكٌ بالعروة الوثقى، واليد الطولى، وعاملٌ بقوله - تعالى - : ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرَُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ويقولُ - تعالى - : ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

وما سمعنا أنه اشتهر عن أحدٍ - منذُ دهرٍ طویلٍ - ما اشتهر عنه: من كثرة متابعتِهِ للكتاب والسنة، والإمعان في تتبع معانيهما، والعمل بمقتضاهما.

ولهذا؛ لا يرى في مسألة أقوالاً للعلماء إلا وقد أفتى بأبلغها موافقةً للكتاب والسنة، وتحرى الأخذ بأقومها - من جهة المنقول والمعقول - ..

وهذه الرسالة الوجيزة - العزيزة - التي أقدمها - اليوم - لإخواني القراء من طلبة العلوم الشرعية، ومُحبِّي السنة النبوية؛ أصلها: جزءٌ من مقدمة فضيلة

(١) ومع ذلك: فهو لا يخرجُ - رحمه الله - عن أن يكونَ - في ذلك - كله - (راداً، ومردوداً عليه) - كسائر أهل العلم - بالرحمة والحلم - .

الدكتور الشيخ محمد رَوَّاس قَلْعَة جِي، الحَنْفِيّ، السُّورِيّ-المتوفى سنة (١٤٣٥ هـ)- كَتَبَهَا عَلَى «مَوْسُوعَتِهِ» الْفَقْهِيَّةِ اللَّطِيفَةِ-الْمَطْبُوعَةِ فِي مَجْلَدَيْنِ-الْجَامِعَةِ لِعُيُونِ فِقْهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ-رَحِمَهُمَا اللَّهُ-تَعَالَى-.

فَكَانَتْ هَذِهِ الصَّفَحَاتُ مِنْهُ-عَفَا اللَّهُ عَنْهُ-كَلِمَةً إِنْصَافٍ، وَحُجَّةً اعْتِرَافٍ: لِعُلُومِ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ وَمَعَارِفِهِ-فِي زَمَنِ قَلٍّ فِيهِ الْإِنْصَافُ! وَكُثْرٍ فِيهِ الْإِجْحَافُ! وَزَادَ فِيهِ الْاعْتِسَافُ!!!

بَيَّنَّ-فِيهَا-جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا-عَلَى قِلَّةِ أَوْرَاقِهَا-: سَمَاحَةً أَفْكَارِ إِمَامِنَا الْجَلِيلِ، وَتَيْسِيرَهُ الْمَنْضِبِ بِالْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ، وَوَاسِعَ نَظَرِهِ الْمَبْنِيِّ عَلَى التَّنْقِيحِ وَالتَّحْقِيقِ.

وَأَمَّا:

□ طَرِيقَةُ «الْمُؤَلَّفِ» فِي هَذِهِ (الْمَقْدِمَةِ):

-فَقَدْ ابْتَدَأَهَا بِالْإِشَارَةِ إِلَى الدُّورِ التَّجْدِيدِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ.

-ثُمَّ ثَنَّى بِذِكْرِ تَخْصُّصِهِ الْفَقْهِيِّ الْعَمِيقِ.

-ثُمَّ أَبَانَ عَنْ «حُرِّيَّةِ التَّفَكُّيرِ الْفَقْهِيِّ»-عِنْدَهُ-.

-ثُمَّ كَشَفَ مَعَالِمَ التَّيْسِيرِ فِي فِقْهِهِ.

-ثُمَّ خَتَمَ بِالِاسْتِنْبَاطِ لِلْوُجُوهِ الَّتِي تُبَيِّنُ حَلَّهُ الْإِيجَابِيَّ لَكَثِيرٍ مِنَ الْمُسْكَلَاتِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ.

...وَقَدْ كَانَ أُسْلُوبُ الْمُؤَلَّفِ-رَحِمَهُ اللَّهُ-فِي عَرْضِ مَوَاضِيْعِهِ-سَرَدَ أَهَمِّ الْاِخْتِيَارَاتِ-أَوَّلًا-، ثُمَّ الرُّجُوعَ إِلَيْهَا-بِالتَّكْرَارِ-مُعَلَّلًا، مَبِينًا لِأَهَمِّ وَجُوهِ

التيسير فيها^(١) - تالياً -.

وَمِنْ عَجَبٍ (!) - وَلَا عَجَبَ! -: أَنْ تَسَامَعَ (!) - أَوْ أَنْ تَقْرَأَ! - مِنْ هُنَا! أَوْ هُنَاكَ! أَوْ هُنَاكَ! - مَنْ يَقُولُ/ وَنَ: (أَنَا لَا أَخَذُ بِفَقْهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ!) وَيَقُولُ/ وَنَ: (نَحْنُ لَا نَعْتَرِفُ بِابْنِ تَيْمِيَّةَ)!!
تَقُولُونَ هَذَا (عِنْدَنَا) غَيْرُ جَائِزٍ

فَمَنْ أَنْتُمْ حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ (عِنْدُ) (٢)؟!

... فَلَا يَضُرُّ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ!

وَاللَّهِ! لَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ - غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُمْ - خَلَعُوا عَنْ عُقُولِهِمْ حِجَابَ
التَّعَصُّبِ، وَأَمَاطُوا عَنْ عُيُونِهِمْ سِتَارَ الْحِزْبِ: لَعَرَفُوا - مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ بِأَنْفُسِهِمْ! -
مَنْ هُوَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ! وَلَا دَرَكُوا حَقِيقَةَ مَنْ هُمْ (!) - مُقَارَنَةً بِهِ! -

يَا هَؤُلَاءِ؛ عَامِلُوا (!) ابْنَ تَيْمِيَّةَ كَمَا تُعَامِلُونَ غَيْرَهُ: بِمِيزَانِ الْأَدْلَةِ وَالْحُجَجِ -
إِنْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَهُ/ -!

وَبَعْدَ هَذَا - كُلُّهُ -؛ فَإِنَّا - مَعَ اعْتِرَافِنَا بِالْمَعِيَّةِ هَذَا الْعَالَمِ الْجَلِيلِ الْعِلْمِيَّةِ،
وَبَعْظِيمِ إِمَامَتِهِ وَمَكَانَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ -: إِلَّا أَنَّا نَعْتَرِفُ، وَنُقَرُّ - بِكُلِّ أَرْحِيَّةِ قَلْبٍ،
وَاطْمِئْنَانِ نَفْسٍ - أَنَّهُ بَشَرٌ مِنَ الْبَشَرِ؛ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَيَعْلَمُ وَيَجْهَلُ: لَا نَتَعَصَّبُ
لَهُ وَلِإِلَهِهِ، وَلَا ضِدَّهُ وَعَلَيْهِ..

(١) وَحَبْدًا لَوْ نَهَضَ بَعْضُ طُلُبَةِ الْعِلْمِ - وَفَقَّهَهُمُ اللَّهُ - لِلتَّوَشُّعِ فِي هَذِهِ التَّوَاوِلِ الْعِلْمِيَّةِ،
وَاسْتِقْصَاءِ وُجُوهِ التَّيْسِيرِ - عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - جَمِيعَهَا -، وَرَبَطُهَا بِالْوَاقِعِ الْمَعِيشِ - دَفْعًا لِمَا
يُذَكَّرُ (!) - سِيَاسِيًّا! وَإِعْلَامِيًّا! - مِنْ وَصْفِهِ بِالتَّشَدُّدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - الَّذِي هُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ!
(٢) «الْحُجَجُ الْبَاهِرَةُ..» (ص ٣٢٤) - لِلدَّوَانِي -.

ولو أَرَدْتُ سَرَدَ الدَّلَائِلِ وَالْبَرَاهِينِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَاتُ إِلَيْهِ (مِنْ - إِلَى): لَخَرَجْتُ (مَقْدَمَتِي) - هَذِهِ - عَنْ مَقْصُودِهَا، وَلَطَالَ الْقَوْلُ - فِيهَا - أَكْثَرَ مِمَّا قَصَدْتُ لَهَا - وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ - مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ - .

وَقَدْ أَخَذْتُ عَنَوَانَ هَذِهِ «الرَّسَالَةِ» مِنَ الْعَنَاوِينَ الْفُرْعِيَّةِ الَّتِي عَنَوْنَ بِهَا الدَّكْتُورُ قَلْعَهُ جِي - نَفْسُهُ - مَوَاضِيْعَ (مَقْدَمَتِهِ) - الْأَسَاسِ - لَا غَيْرَ - :

«شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، الْفَقِيهُ الْمَجْدُّ»

مَعَالِمُ التَّيْسِيرِ فِي فِقْهِهِ، وَحُلُّهُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْكَلاتِ الْمَعَاصِرَةِ

وَقَدْ قَالَ مُؤَلِّفُ هَذِهِ الرَّسَالَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهَا - كَمَا سَيَأْتِي (ص ٤٣):

(إِنِّي لَأَقْطَعُ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ أَكْثَرُ فُقَهَاءِ الْإِسْلَامِ تَيْسِيرًا) ...

وَلَنِعَمَ مَا قَالَ ...

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ وَأَحْوَالِهِ - وَبِمَعْنَاهُ وَمَالِهِ -: مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَبُو زُهْرَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ «ابْنُ تَيْمِيَّةَ؛ حَيَاتُهُ، وَأَحْوَالُهُ، وَعَصْرُهُ» (ص ٢٨، و ٧٦): «كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مُصَدِّرَ الْأَمْنِ وَالْإِطْمِئْنَانِ لِأَهْلِ دِمَشْقَ ...

وَالزَّمَنُ فِي حَاجَةٍ إِلَى مِثْلِهِ» (١).

(١) لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ أَبِي زُهْرَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَرْجُمَةٌ مُخْتَصَرَةٌ - مُفْرَدَةٌ - لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، غَيْرُ كِتَابِهِ الشَّهِيرِ هَذَا - طُبِعَتْ - قَدِيمًا - ، وَلَمْ تَأْخُذْ حَظَّهَا مِنَ الْإِنْتِشَارِ وَالْإِشْهَارِ! لَعَلِّي أُعِيدُ تَحْقِيقَهَا، وَنَشْرَهَا - بِإِذْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - .

(تَنْبِيهٌ):

بعد أن خَتَمَ الدكتورُ المؤلَّفُ مَبْحَثَ (التَّيسِيرِ) -وما إليه- وهو أصلُ «مُقَدِّمَتِهِ»، وأهمُّ ما فيها-: عَنَوْنَ بعنوان فرعيٍّ: (التَّشَدُّدُ فِي فِقْهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ!)، قال فيه-بعده-مُبَاشَرَةً-:

«قُلْتُ: إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ أَكْثَرَ فَقْهَاءِ الْإِسْلَامِ تَيْسِيرًا، وَلَكِنَّ الْمُطَالَعَ لِفِقْهِهِ يَجِدُ فِيهِ-أَحْيَانًا-مِنَ التَّشَدُّدِ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا مَا لَا يَجِدُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ فَقْهَاءِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى الْحَقَّ فِي هَذَا التَّشَدُّدِ-لِمَا فِيهِ مِنْ صَيَانَةِ الدِّينِ، أَوْ الْمَجْتَمَعِ-»
.. ثُمَّ ذَكَرَ عَلَى ذَلِكَ سِتَّةَ أَمْثَلَةٍ -مَشْهُورَةٍ-؛ كُتِبَتْ فِيهَا-بِغَيْرِ مُبَالَغَةٍ-عَشْرَاتُ الْبُحُوثِ وَالْمَوْلُفَاتِ، وَآلَافُ الْأَوْرَاقِ وَالصَّفَحَاتِ!

.. فَأَقُولُ-لِلتَّوَضُّيْحِ وَالْبَيَانِ-:

١- التَّشَدُّدُ وَالتَّيْسِيرُ أَمْرَانِ نِسْبِيَّانِ.

٢- التَّشَدُّدُ غَيْرُ (الْحَزْمِ)، وَالتَّيْسِيرُ غَيْرُ (التَّسَاهُلِ)!

٣- مَا هُوَ تَيْسِيرٌ-عِنْدَكَ-هَلْ هُوَ-بِالضَّرُورَةِ-(تَشْدِيدٌ) عِنْدَ غَيْرِكَ-أَوْ الْعَكْسُ-؟!

٤- قَدْ يَكُونُ النَّظَرُ إِلَى التَّشَدُّدِ وَالتَّيْسِيرِ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِمَا-فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ-فِكْرِيًّا عَقْلَانِيًّا، بَعِيدًا عَنِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَهَذَا-هَكَذَا-مُضْيِيَةٌ وَبَلِيَّةٌ!

٥- مَا مِنْ عَالَمٍ إِلَّا وَيُتَّقَدُّ-لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ-؛ سِوَاءٍ فِيمَا قِيلَ-فِيهِ-: (تَيْسِيرٌ)، أَوْ: (تَشْدِيدٌ)!

٦- يُؤَيِّدُ النِّقْطَةَ السَّابِقَةَ: قَوْلُ الْإِمَامِ وَلِيِّ اللَّهِ الدَّهْلَوِيِّ -المتوفى سنة (١١٧٦ هـ)- رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي رِسَالَتِهِ «مُنَاقِبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَالدِّفَاعِ عَنْهُ»: «فَإِذَا كَانَ لِقَوْلِهِ مَسَاحُ اجْتِهَادِي: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَدَّدَ عَلَيْهِ ذَلِكَ التَّشَدُّدُ» (١)- كَمَا فِي «الْجَامِعِ فِي سِيرَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٦٤٤)-.

فَاللَّهُ- تَعَالَى- أَسْأَلُ-، وَبِحُبِّي لِنَبِيِّهِ سَيِّدِ الْخَلْقِ ﷺ أَنْتَوَسَّلُ: أَنْ يَنْفَعَ بِهِذِهِ الرِّسَالَةَ، وَأَنْ يَرْحَمَ كَاتِبَهَا، وَأَنْ يُثَيِّبَ نَاشِرَهَا (٢)، وَطَابِعَهَا، وَقَارِئَهَا- إِنَّ رَبِّي سَمِيعُ الدُّعَاءِ-.

وَقَدْ كَانَ السَّبَبُ الْبَاعِثُ عَلَى إِفْرَادِ هَذِهِ (الْمَقْدَمَةِ)- اللَّطِيفَةِ- بِالنَّشْرِ: مَا نَبَّهَ إِلَيْهِ- فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ- أَحَدُ إِخْوَانِنَا الْأَفَاضِلِ مِنْ مُتَفَقِّهِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ- جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا-: مِنْ حُسْنِ كَلَامِ الدَّكْتُورِ قَلْعَةِ جِي- هَذَا- فِي «مَقْدَمَتِهِ»- هَذِهِ-؛ فَوَقَعَ كَلَامُهُ- وَفَّقَهُ اللَّهُ- فِي قَلْبِي؛ فَكَانَ مَا بَيْنَ يَدَيْكَ- أَخِي الْقَارِئُ- وَاللَّهُ الْمُسَدِّدُ- وَلَهُ الْحَمْدُ سُبْحَانَهُ...

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ، وَسَلَّمْ، وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ،

(١) وَلَوْ بَرَمِيهِ بِالتَّشَدُّدِ!

(٢) وَمَا كَانَ مِنَ التَّعْلِيقَاتِ مَخْتُومًا بِحَرْفِ (س)؛ فَهُوَ لِلْمُؤَلِّفِ- رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وعلى آله، وصحبه - أجمعين - (١).

وكتبه

علي بن حسن الحلبي الأثري

ضحى يوم الخميس: ٦ / شعبان / ١٤٤٠ هجرية

مكة المكرمة - المسجد الحرام / تجاه الكعبة الشريفة

(١) وفي (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية) - الفقهية -: أقيمت دراسات علمية كثيرة؛ أهمها: عشرة مجلدات - كبار - رسائل أكاديمية - عليا - فيها - نفسها - وهي جد نافعة.

مُقَدِّمَةٌ

بَيْنَ يَدَيِ فَهِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، وَنُسْتَهِدِيهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي، وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، نَبِيُّ الْهُدَى وَالرَّحْمَةِ، الْمَبْعُوثُ لِلْعَالَمِينَ بِشِيرَا
وَنَذِيرًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ -.



١- ابن تيمية المجدد:

إِنَّ اللَّهَ - تعالى - أَنْزَلَ هَذَا الدِّينَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَتَعَهَّدَهُ بِالْعُلَمَاءِ الْمَجْدِّدِينَ - عَلَى فترات - يَقُومُونَ بِتَجْرِيدِهِ مِمَّا عَلِقَ بِهِ مِنْ بِدَعٍ وَضَلَالَاتٍ، وَتَنْبِيهِ الْأَفْكَارِ إِلَى مَبَادِيئِهِ وَمُثُلِهِ، وَشَحْذِ النُّفُوسِ لِلتَّعَلُّقِ بِهِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَتَطْبِيقِ مَبَادِيئِهِ تَطْبِيقًا مُتَطَوِّرًا^(١) يُنَاسِبُ الْمَرَحَلَةَ الْحَضَارِيَّةَ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْقَوْمُ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ - بِسَنَدٍ صَحِيحٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(٢).

وَنَحْنُ لَا نَشْكُ فِي أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ تَقِيَّ الدِّينِ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ، بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ، بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، بْنَ الْخَضِرِ، بْنَ مُحَمَّدٍ، بْنَ الْخَضِرِ، بْنَ

(١) التَّطَوُّرُ الْحَضَارِيُّ لَا يُنَافِي (الِاتِّبَاعَ) - قَطُّ -.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ (الْأَصَالَةِ) وَ(الْمُعَاصِرَةِ) - ضَمِنَ ضَوَابِطُ الشَّرْعِ الْحَكِيمِ - مُتَّحٌ مُبَاحٌ؛ بَلْ مَرْغُوبٌ مَطْلُوبٌ.

وَعَدَمُ فَهْمِ هَذَا (الْجَمْعِ): وَلَدَّ إِشْكَالِيَّاتٍ عَسِرَةً عِنْدَ الْبَعْضِ!

(٢) «سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ» [٤٢٩١] كِتَابُ الْمَلَا حِم - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي قَرْنِ الْمِثَّةِ. (س).

قُلْتُ: قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٦٧/١٣): «وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ؛ مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاءٌ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَادٌ، وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنَ الْخَيْرِ.

وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مُعْجِزَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَا زَالَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْآنَ - وَلَا يَزَالُ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ..»

عليّ، ابن عبد الله؛ المعروف بـ (ابن تيمية)، الحرّاني، ثم الدمشقيّ: هو أحد هؤلاء المجدّدين.

وُلد أحمد ابن تيمية في بلدة (حرّان) - الواقعة ما بين نهريّ دجلة والفرات - : يوم الاثنين: العاشر من ربيع الأول، عام واحد وستين وستمائة - هجرية - .

وحمله أبوه - ومعه باقي أفراد الأسرة - من (حرّان) - فأرّاه من وجه التّار، الذين يَحْصُدون كلّ شيءٍ بمنتهى الهَمَجِيَّة!

إلى أن استقرّ به المَقَامُ في دمشق، فأقاموا فيها.

وتُوفِّي فيها أحمد ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - في يوم العشرين من ذي القعدة، عام ثمانية وعشرين وسبعمائة - هجرية - .

لقد كان عصرُ ابن تيمية يُمُورُ بالفساد:

فالعقائدُ الفاسدة - من وحدة الوجود، والحُلُولِ^(١) وسُقُوطِ التكاليف - قد وَجَدَتْ طريقَها إلى عقائدِ بعضِ المسلمين عن طريق بعضِ الطرق الصُوفيّة!

والنظرياتُ الفلسفيّةُ الفاسدة، والمنطقُ اليونانيُّ الإرسطاطاليسي قد ترَبَّع على عرشِ الفكر عند الكثيرِ من المثقّفين - من المسلمين - !

والجمودُ الفقهيّ، والتقوقُع على المذهب - حقّاً كان، أو باطلاً - أصبح سِمَةً المتفقّهة!

إضافةً إلى الفساد السّيّاسي، وما رافقه من تمزُّق المسلمين، وضعف

(١) انظر كتابي «مَنْ هُوَ (الحَلَّاجُ؟!)» - المطبوع حديثاً - .

شَوْكَتِهِمْ، وَطَمَعَ الْعَدُوَّ بِهِمْ^(١)!

كُلُّ هَذَا فَرَضَ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَنْ يَحْمَلَ لَوَاءَ التَّجْدِيدِ؛ فَكَانَ مُجَدِّدًا عَامًّا،
تَنَاولَ بِالْإِصْلَاحِ وَالتَّجْدِيدِ هَذِهِ الْأَوْضَاعَ - كُلَّهَا -.

وَلَكِي يَتَأَتَّى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ذَلِكَ؛ كَانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّسَلُّحِ بِالْعِلْمِ الصَّحِيحِ،
وَبِالْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ بِذَوْرِ الْفَسَادِ وَكَوَامِينِهِ؛ إِذْ بَغِيرَ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ أَيُّ
إِصْلَاحٍ:

فَدَرَسَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ التَّعَالِيمَ الْإِسْلَامِيَّةَ - كُلَّهَا - بَعُمَقٍ كَبِيرٍ.

وَدَرَسَ - بَعُمَقٍ - أَيْضًا - مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ عَقَائِدَ وَشَرَائِعَ، وَعَرَفَ - بِدَقَّةٍ
مُتَنَاهِيَةٍ - مَا يَجِبُ أَنْ يَزُولَ، وَمَا يَجِبُ أَنْ يَبْقَى.

دَرَسَ الدِّيَانَتَيْنِ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ - وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَثِيرٌ فِي بِلَادِ الشَّامِ -
، وَبَيَّنَ بُذُورَ الْفَسَادِ فِيهِمَا، وَمَكَامِينَهُ: فِي كِتَابَيْنِ - وَضَعَهُمَا لِهَذِهِ الْغَايَةِ -؛ الْأَوَّلُ:
«الْجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ»، وَالثَّانِي: «الرَّدُّ عَلَى الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى»^(٢).

وَدَرَسَ الْفِرْقَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْمُنَشَقَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَنَاقَشَ أَصْحَابَهَا - مِنْ
مُعْتَزِلَةٍ، وَجَهْمِيَّةٍ، وَشِيعَةٍ - بِجَمِيعِ فِرْقَاهَا - سِوَاءَ اتَّخَذَتْ وَجْهًا عَقْدِيًّا، أَوْ
اتَّخَذَتْ وَجْهًا سِيَاسِيًّا؛ لِتَسْتُرَ بِهِ الْوَجْهَ الْعَقْدِيَّ - كَالْفَاطِمِيَّةِ -! أَوْ اتَّخَذَتْ
وَجْهًا عَسْكَرِيًّا؛ لِتَسْتُرَ بِهِ وَجْهَهَا الْعَقْدِيَّ - كَالْقَرَامِطَةِ -! وَبَيَّنَ لَهُمْ بُذُورَ

(١) هَذَا - هَكَذَا - اعْتِقَادًا - وَسِيَاسَةً - فِي زَمَانِهِمْ -!؛ فَكَيْفَ فِي زَمَانِنَا - بَعْدَ قُرُونٍ وَقُرُونٍ -؟!

(٢) بَلْ هَذَا هُوَ مَوْضُوعُ كِتَابِهِ الْأَوَّلِ - «الْجَوَابُ الصَّحِيحُ» -، لَا كِتَابِ آخَرٍ!

الفساد- فيها-، ومكآمنه.

وصنّف في ذلك: «منهج السنّة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدريّة»-الذي اختصره الذهبي في كتابه «المنتقى من منهاج الاعتدال»-، وكتاب «بغية المُرْتَاد في الرّد على المتفلسفة، والقرامطة، والباطنية، وأهل الإلحاد»، وكتاب «تليس الجهميّة»-ويُسمّى: «نقض (التأسيس)»^(١).-

ودرس الحركات الدينيّة-كالحركة الصوفيّة-، وبين العقائد الفاسدة التي دخلتها، كوحدة الوجود، والحلول، وإسقاط التكليف-ونحو ذلك-، وكحركة الزهد التي يعتزل أصحابها الناس! ويعيشون في الجبال، أو في القفار-يتفرغون لعبادة الله!-، وبين لهم خطأ ما ذهبوا إليه.

ودرس الفلسفة، وعرف ما فيها من الفساد، وبين زيف مُرتكزاتها المبنية على قواعد المنطق اليونانيّ، وصنّف في ذلك كتابين؛ هما: «نقض المنطق»، و«الرّد على المنطقيين».

وقد اختصر الإمام الشُّيُوطي الكتاب الثاني، وسمّاه: «نصيحة أهل الإيمان في الرّد على منطق اليونان»^(٢).

وأقام الفكر على منطقٍ جديد^(٣): يُغيّر المنطق اليونانيّ، المبنيّ على أُسس عقليةٍ محضّة! وأقام هذا المنطق الجديد على أساسٍ من الوحي.

(١) وكلّها مطبوعةٌ سائرةٌ.

(٢) وهذه الثلاثة - أيضاً - مطبوعة.

(٣) كتّب الدكتور محمد حُسنِي الزين كتابًا سمّاه: «منطق ابن تيمية، ومنهجه الفكري» - وهو مطبوع -.

وصنّف في ذلك كتابه: «دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ».

وَدَرَسَ السُّلُوكَ الدِّينِيَّ لَدَى عَوَامِّ النَّاسِ؛ فَوَجَدَ أَنَّ هَذَا السُّلُوكَ قَدْ دَخَلَ الْكَثِيرُ مِنَ الشَّوَابِّ الَّتِي تُبْعَدُ هَذَا السُّلُوكَ - كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا - عَنْ مَنَابِعِ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى رَسُولِهِ؛ فَنبّه على هذه الانحرافات السُّلُوكِيَّةَ، وَبَيَّنَ إِخْلَالَهَا بِعَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ.

وَدَرَسَ فِقْهَ السَّلَفِ، وَفِقْهَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، وَقَوَاعِدَ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ النُّصُوصِ؛ حَتَّى صَارَ مِنْ أَيْمَّةِ الاجْتِهَادِ، وَبَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ؛ فَنَعَى عَلَى مُتَفَقِّهَةِ عَصْرِهِ التَّقَوُّعَ عَلَى مَذْهَبٍ وَاحِدٍ! وَمَنْعَهُمْ طَلَبَ الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ^(١) - الْمَعْرُوفَةِ فِي عَصْرِهِ -!

وَنَادَى بِجَوَازِ طَلَبِ الْحُكْمِ مِنْ فِقْهِ أَيِّ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَّةِ الْهُدَى^(٢)؛ بَلْ نَادَى بِفَتْحِ بَابِ الاجْتِهَادِ، وَجَعَلَ يُفْتِي بِمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ شَرَعُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَدِينُهُ - دُونَ التَّقْيِيدِ بِمَذْهَبٍ مَعِيْنٍ.

مَتَمَثِّلًا فِي ذَلِكَ - كُلُّهُ - : مَقَاصِدَ الشَّارِعِ، وَمَصْلَحَةَ الْأُمَّةِ، وَالتَّيْسِيرَ عَلَى النَّاسِ - مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ -.

فَنَاصَرَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - فِي مَسِيرَتِهِ الْإِصْلَاحِيَّةَ التَّجْدِيدِيَّةَ - هَذِهِ - مَنْ نَاصَرَهُ مِنْ

(١) وهذا - عند بعض المتعصبين - من إحدى الكبر! بغير أي دليل مُعْتَبَر!!

وفي كتاب «التمهيد..» (٢/ ٨٦١ - ٨٩٠) - للدكتور خالد الرويع - بحثٌ علميٌّ مستوعِبٌ - في هذا -؛ فليُنظَر.

(٢) ما دام يُرَجَّحُ الدليل، ويدعمه البرهان.

أهل العلم والفضل، وعَآذَاهُ - فِيهَا - مَنْ عَآذَاهُ^(١).

ونتيجةً لِحُبِّ مُحِبِّيهِ، وَبُغْضِ مُبْغِضِيهِ: فقد ذاع صِيئُهُ فِي الْبِلَادِ، وَطَبَّقَتْ شُهْرَتُهُ الْآفَاقَ، فَصَارَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - فِي عَصْرِهِ، وَبَعْدَ عَصْرِهِ - مَالِي الدُّنْيَا، وَشَاغِلَ النَّاسِ - بِحُبِّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَبُغْضِ مَنْ أَبْغَضَهُ -.

لَمْ يَتْرَكِ الْمُبْغِضُونَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ، بَلْ سَعَوْا بِهِ عِنْدَ السُّلْطَانِ^(٢)، فَأَوْغَرُوا صَدْرَهُ عَلَيْهِ، فَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - لَا يَخْرُجُ مِنْ سِجْنٍ إِلَّا لِيَدْخُلَ فِي سِجْنٍ؛ فَسُجِّنَ فِي مِصْرَ - فِي الْجُبِّ -! وَفِي بُرْجِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ! وَفِي حَبْسِ الْعُصَاةِ! وَسُجِّنَ فِي دِمَشْقَ - فِي الْقَلْعَةِ -!

وَمَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي السِّجْنِ، فِي الْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، عَامَ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ - هَجْرِيَّةً -.

وَحَضَرَ جِنَازَتَهُ - مِنَ النِّسَاءِ - أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ امْرَأَةٍ - نَاهِيكَ عَمَّنْ حَضَرَهَا مِنَ الرِّجَالِ -.

وَنَحْنُ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَدْرُسَ^(٣) مَسِيرَةَ التَّجْدِيدِ - الَّتِي اخْتَارَ اللَّهُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ لَهَا -؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُنَا عَنْ مَقْصِدِنَا مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

(١) وَهَكَذَا الْعُلَمَاءُ الرَّبَائِثُونَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ.

(٢) إِنَّهَا حُجَّةُ الضَّعِيفِ، وَسِلَاحُ الْعَاجِزِ!

وَلَا يَزَالُ الْحَالُ هُوَ الْحَالُ!! وَاللَّهُ النَّاصِرُ - عَلَى كُلِّ حَالٍ -.

(٣) وَهِيَ جَدِيرَةٌ بِالدراسةِ وَالْجَمْعِ.

وَلِلْأَسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ مَهْدِي أَسْتَانْبُولِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - كِتَابٌ لَطِيفٌ، بِعَنْوَانِ: «ابْنُ تَيْمِيَّةَ:

بَطْلُ الْإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ» - فَلْيُنْظَرْ -.

ولكن؛ حَسْبُنَا أَنْ نَدْرُسَ مَسِيرَةَ التَّجْدِيدِ الْفِقْهِيِّ الَّذِي حَقَّقَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -
رحمه الله - تعالى - .

٢- ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْفَقِيهُ :

ابْنُ تَيْمِيَّةَ سَلِيلُ أُسْرَةٍ عَرِيقَةٍ فِي الْعِلْمِ ^(١)، تَتَّبَعُ الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ :

* فَأَبُوهُ (عَبْدُ الْحَلِيمِ) ^(٢) : مِنْ أَعْيَانِ الْحَنْبَلَةِ فِي دِمَشْقَ؛ كَانَ شَيْخًا لِدَارِ
الْحَدِيثِ السُّكَّرِيَّةِ، وَكَانَ لَهُ كُرْسِيٌّ فِي الْجَامِعِ -يَجْلِسُ عَلَيْهِ؛ يُحَدِّثُ وَيُفْتِي - .

* وَجَدُّهُ (عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَضِرِ) ^(٣) : كَانَ رَأْسًا فِي الْفِقْهِ
الْحَنْبَلِيِّ، وَفِي أُصُولِ الْفِقْهِ .

فَلَا عَجَبَ أَنْ يَنْشَأَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، وَيَتَفَقَّهُ فِيهِ .

وَلَكِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ كَانَ سَلَفِيًّا؛ مُحِبًّا لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، مُنَادِيًا بِتَحْكِيمِهِمَا فِي كُلِّ
خِلَافٍ ^(٤) .

وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ آثَارِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ فِي نَفْسِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ

(١) وَفِي كِتَابِ «الْمَدْخَلُ الْمَفْصَّلُ» (١/ ٥٣٢) - لِلشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَتَّبَعُ
لَأَسْمَاءِ هَذِهِ الْأُسْرَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْكَرِيمَةِ .

(٢) تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٨٢هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

مُتَرَجِّمٌ فِي «النَّجْمُ الزَّاهِرَةُ» (٧/ ٣٥٩) - لِابْنِ تَغْرِي بَرْدِي - .

(٣) تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٥٢هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

مُتَرَجِّمٌ فِي «فَوَاتِ الْوَفِيَّاتِ» (٢/ ٣٢٣) - لِابْنِ شَاكِرِ الْكُتُبِيِّ - .

(٤) وَهَذَا هُوَ الْجَمْعُ الْعِلْمِيُّ النَّزْهَةُ - الَّذِي أَعْيَى الْكَثِيرِينَ ! - بَيْنَ الدِّرَاسَةِ عَلَى مَذْهَبِ !
وَبَيْنَ عَدَمِ التَّعَصُّبِ لَهُ ! وَجَوَازِ الْخُرُوجِ عَنْهُ - لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ - .

حنبل - رحمه الله - تعالى - قد اتَّفَقَ على إمامته في الحديث، ولكن اختلفَ - في القديم - في إمامته في الفقه؛ حتى قال العلماء المغاربة: إِنَّ فِقْهَ الإمام أحمدَ فِقْهُ حديث^(١)؛ ولذلك خَلَّتْ مؤلَّفَاتُهُمْ^(٢) - كـ «بداية المجتهد»، و«أحكام القرآن» - للقرطبي - وغيرها - مِنْ ذِكْرِ أقواله - رحمه الله - تعالى -!

ولكن؛ ما أَنْ انقضى ذلك العصرُ، حتى نَفَحَ الحنابلةُ أقوالَ إمامهم أحمدَ بنِ حنبل، وحرَّروها، وأَجَمَعَ متأخرو الفقهاء على إمامة الإمام أحمدَ في الفقه^(٣)،

(١) وهل (الفقه) - أصالةً - إلا فقه القرآن والحديث!! ثم - بالتَّبَعِ - يأتي النَّظَرُ في الإجماع، والقياس - وما إلى ذلك -.

وانظر كتابَ «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث» - للدكتور عبد المجيد محمود -.

(٢) لَمْ تَخُلْ؛ ولكن: بَقْلَةٌ!

وهذا مِنَ الخَسَارَةِ الْعِلْمِيَّةِ - وأسفاه -!

(٣) نقل الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٢١ / ١١) قولَ الإمام أبي الوفاء ابنِ عَقِيل الحنبلي: (مِنْ عَجِيبٍ مَا سَمِعْتُهُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَحْدَاثِ الْجُهَالِ! أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَحْمَدُ لَيْسَ بِفَقِيهِ! لَكِنَّهُ مُحَدِّثٌ!)

قَالَ: وَهَذَا غَايَةُ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ لَهُ اخْتِيارَاتٍ بَنَاهَا عَلَى الْأَحَادِيثِ بِنَاءً لَا يَعْرِفُهُ أَكْثَرُهُمْ، وَرُبَّمَا زَادَ عَلَى كِبَارِهِمْ).

ثُمَّ عَلَّقَ الذَّهَبِيُّ - قائلًا -: «أَحْسَبُهُمْ يَطْنُونَهُ كَانَ مُحَدِّثًا - وَبَسَّ -؛ بَلْ يَتَحَيَّلُونَهُ مِنْ بَابَةِ مُحَدِّثِي زَمَانِنَا!

وَوَاللَّهِ؛ لَقَدْ بَلَغَ فِي الْفِقْهِ - خَاصَّةً -: رُتْبَةُ اللَّيْثِ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَفِي الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ: رُتْبَةُ الْفَضِيلِ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ، وَفِي الْحِفْظِ: رُتْبَةُ شُعْبَةَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ!

وَلَكِنَّ الْجَاهِلَ لَا يَعْلَمُ رُتْبَةَ نَفْسِهِ؛ فَكَيْفَ يَعْرِفُ رُتْبَةَ غَيْرِهِ؟!».

كما أجمع المتقدمون على إمامته في الحديث.

إِنَّ جَمَعَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - في صَدْرِهِ - الْفِقْهَ وَالسُّنَّةَ، وَإِيمَانَهُ بِأَنَّ الْفِقْهَ تَابِعٌ لِلسُّنَّةِ: جَعَلَهُ يُطِيلُ التَّطَوُّافَ بَيْنَ اجْتِهَادَاتِ الْفُقَهَاءِ؛ يَتَحَسَّسُ فِيهَا مِقْدَارَ أَخْذِ كُلِّ فِقْهِهِ بِالسُّنَّةِ - فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ -.

وقد رأى - نتيجةً لهذا التَّطَوُّافِ -: أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ - هو أَكْثَرُ الْمَذَاهِبِ أَخْذًا بِالسُّنَّةِ - فِي مَسَائِلِ النَّجَاسَاتِ وَالْأَطْعِمَةِ؛ فَاسْمَعُهُ يَقُولُ: «وَمَنْ تَدَبَّرَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَكَانَ عَالِمًا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَبَيَّنَ لَهُ - قَطْعًا -: أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، الْمُنتَظِمَ لِلتَّسْيِيرِ - فِي هَذَا الْبَابِ - أَشْبَهُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَذْهَبِ الْمُنتَظِمِ لِلتَّعْسِيرِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ - فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - لَمَّا بَالَ الْأَعْرَابِيُّ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَهُمْ بِالصَّبِّ عَلَى بَوْلِهِ - قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» (١).

وهذا مذهب أهل المدينة، وأصل الحديث (٢).

(فائدة): كلمة (بَسَّ): «بمعنى (حَسَبَ)، وَيَسْتَرْذِلُهُ بَعْضُهُمْ!» - كما في «التكملة والذيل والصلة» (٣/ ٣٢٤) - لِلصَّغَانِيَّ -.
(١) رواه البخاري (٢٢٠) عن أبي هريرة.
(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٠/ ٣٣٩). (س).

وقال الإمام ابن القيم - تلميذ ابن تيمية النجيب - في كتابه «أعلام الموقعين» (٢/ ٢٧٤) - مناقشاً حُجَّةَ (عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) -:

«قُلْتُ: وَهَذَا أَصْلٌ قَدْ نَارَعَهُمْ فِيهِ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: (عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) كَعَمَلِ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ عَمَلِهِمْ وَعَمَلِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ؛ فَمَنْ

بل إِنَّا نَجِدُهُ يَسْتَقْرِئُ- في (المجلد العشرين)- مِنْ «مجموع فتاويه»- بكثيرٍ مِنْ السُّرور-الكثيرِ مِنْ مسائلِ مَذْهَبِ الإمامِ مالِكٍ-رحمه الله-تعالى-التي وافق فيها السُّنَّةَ المأثورةَ عَنْ رسولِ الله ﷺ؛ حتى لِيُخَيَّلَ للقارئ-الذي لا يَعْرِفُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ-: أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ مالِكِي المذهبِ!

٣- حُرِيَّةُ التَّفَكُّيرِ الْفَقْهِيِّ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ:

قُلْنَا: إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ تَفَقَّهَ فِي مَذْهَبِ الإمامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ-رحمه الله-تعالى-، وَلَكِنَّا قُلْنَا-أَيْضًا-: إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ كَانَ شَدِيدَ الإعْجَابِ بِمَذْهَبِ الإمامِ مالِكٍ؛ لكَثْرَةِ مَا بِهِ مِنْ مُوَافَقَةِ السُّنَّةِ.

وهذا يعني: أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ-رحمه الله-تعالى-لَمْ يَكُنْ حَنْبَلِيًّا-حَابِسًا فِكْرَهُ

كَانَتِ السُّنَّةُ مَعَهُمْ: فَهُمْ أَهْلُ الْعَمَلِ الْمُتَّبِعِ.
وَإِذَا اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ: لَمْ يَكُنْ عَمَلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ.

وَلَا تُتْرَكُ السُّنَّةُ لِكَوْنِ عَمَلِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافِهَا! أَوْ عَمَلِ بَعْضِ غَيْرِهِمْ!
وَلَوْ سَاعَ تَزَكُّ السُّنَّةِ لِعَمَلَ بَعْضُ الْأُمَّةِ عَلَى خِلَافِهَا: لَتَرَكْتُ السُّنَنُ، وَصَارَتْ تَبَعًا لِبَعْضِهَا؛ فَإِنْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْغَيْرُ: عَمِلَ بِهَا، وَإِلَّا؛ فَلَا!

وَالسُّنَّةُ: هِيَ الْعِبَارَةُ عَلَى الْعَمَلِ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عِبَارًا عَلَى السُّنَّةِ!
وَلَمْ تُضْمَنْ لَنَا الْعِصْمَةُ- قَطُّ- فِي عَمَلِ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ دُونَ سَائِرِهَا! وَالْجُدْرَانُ وَالْمَسَاكِينُ وَالْبِقَاعُ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي تَرْجِيحِ الْأَقْوَالِ! وَإِنَّمَا التَّأْثِيرُ لِأَهْلِهَا وَسُكَّانِهَا...-
إِلَى آخِرِ مَا قَالَ-رَحِمَهُ اللَّهُ-وهو كلامٌ فَضَّلَ -.



ضَمَنَ الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ ^(١)! لَا يُبِيحُ لِنَفْسِهِ أَنْ يَتَعَدَّاهُ!

بَلْ كَانَ يَلْتَمِسُ مَا يَظُنُّهُ الصَّوَابَ، وَيَأْخُذُ بِهِ -أَيْنَمَا وَجَدَهُ-

فَقَدْ يَجِدُهُ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ..

وَقَدْ يَجِدُهُ فِي أَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

وَقَدْ يَجِدُهُ عِنْدَ إِمَامٍ آخَرَ مِنْ أُمَّةِ الْهُدَى -غَيْرِ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ^(٢) -.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ -جَمِيعًا-؛ فَإِنَّهُ يُتَابِعُ الْبَحْثَ عَنْهُ: حَتَّى يَجِدْهُ فِي اجْتِهَادِهِ ^(٣).

٤- التَّيْسِيرُ ^(٤) فِي فَقْهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ:

نَقَلَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ -فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» ^(٥)- عَنِ الْإِمَامِ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ -عِنْدَنَا- الرُّخْصُ عَنِ الثَّقَّةِ ^(٦)؛ فَأَمَّا التَّشْدِيدُ: فَكُلُّ

(١) وَلَا غَيْرِهِ؛ إِنَّمَا الدَّلِيلُ رَائِدُهُ، وَالْبُرْهَانُ قَائِدُهُ.

(٢) رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ، مَا كَانَ أَحْرَصَهُمْ عَلَى الصَّوَابِ - وَلَوْ وَقَعَتْ مِنْ بَعْضِهِمْ مُخَالَفَاتٌ اجْتِهَادِيَّةٌ لَهُ-؛ فَهُمْ -مِنْ جِهَةٍ بَشَرٌ، وَ- مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى- هُمْ -جَمِيعًا- مَأْجُورُونَ، لَا مَأْزُورُونَ.

(٣) ضَمَنَ الْأَصُولَ وَالضُّوَابِطَ، وَهَذَا: لِلْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ.

(٤) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ (ص ٤٤٠ - ٤٤٢) حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ.

(٥) «حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ» (٦/ ٣٦٧).

وَانْظُرْ «جَامِعَ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلَهُ» (١٤٦٧) -لَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِّ-.

(٦) «الرُّخْصُ عَنِ الثَّقَّةِ»: مَبْنِيَّةٌ عَلَى النَّظَرِ الْفِقْهِيِّ الْمُنْضَبِطِ الصَّحِيحِ.

إِنْسَانٍ يُحْسِنُهُ».

وَكَاثِبِي بَابِنِ تَيْمِيَّةَ-رَحْمَةُ اللَّهِ-تَعَالَى-يَتِمَثَّلُ قَوْلَ الْإِمَامِ الثَّوْرِيِّ-هَذَا-(١)،
وَيَرَى أَنَّ اللَّهَ-تَعَالَى-لَمْ يُنَزِّلْ هَذَا الدِّينَ لِيُعْنِتَ بِهِ الْأُمَّةَ، وَيَشُقَّ عَلَيْهَا! وَلَكِنَّهُ
أَنْزَلَهُ لِيُحَقِّقَ لَهَا -بِهِ-مَصَالِحَهَا الْمَشْرُوعَةَ.

وَأَنَا لَنْ أَعْرِضَ-هَذَا-شَيْئًا مِمَّا جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ النَّظَرِيِّ فِي هَذَا؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ،
وَلَكِنِّي سَأَعْرِضُ لِمَطَائِفِ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا كَثِيرًا مِنَ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامِ-؛
الْتِمَاسًا لِلتَّيْسِيرِ عَلَى النَّاسِ (٢).

وَإِنِّي لَأَقْطَعُ بِأَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ-رَحْمَةُ اللَّهِ-تَعَالَى-أَكْثَرَ فُقَهَاءِ الْإِسْلَامِ تَيْسِيرًا (٣).
تَأَمَّلْ-إِنْ شِئْتَ-الْأَحْكَامَ التَّالِيَةَ الَّتِي نُقِلَتْ عَنْهُ:

-كَانَ-رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى-يَرَى: أَنَّ كُلَّ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ هُوَ أَصْلُ فِي الشَّرِيعَةِ،
يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَهَذَا فِيهِ تَيْسِيرٌ-كَبِيرٌ-عَلَى النَّاسِ.

وَهُوَ غَيْرُ (تَتَبُّعِ الرُّخَصِ)-فَانْتَبَهَ!

قَالَ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُوَافَقَاتِ» (١٢٣/٣): «إِذَا صَارَ الْمَكْلَفُ-فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَنَّتْ لَهُ!-
يَتَّبَعُ رُخَصَ الْمَذَاهِبِ، وَكُلُّ قَوْلٍ وَافَقَ هَوَاهُ-: فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ التَّقْوَى، وَتَمَادَى فِي
مُتَابَعَةِ الْهَوَى، وَنَقَضَ مَا أَبْرَمَهُ الشَّارِعُ، وَأَخَّرَ مَا قَدَّمَهُ».

(١) بِالضُّوَابِطِ الْعِلْمِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلدَّلِيلِ الصَّحِيحِ، وَالنَّابِعَةِ مِنَ الْحُجَّةِ الصَّرِيحَةِ.

(٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾؛ فَالْشَّرْعُ-بِذَاتِهِ-رَحْمَةٌ، وَالتَّعْسِيرُ-إِنْ وُجِدَ!-:

فَمِنَ النَّاسِ! وَمَا خَالَفَ الشَّرْعَ مِنْ سُلُوكِيَّاتِهِمْ!

(٣) شَهَادَةُ عَزِيزَةٌ مِنْ فَقِيهِ ذِي شَأْنٍ.

وَبِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ: فَإِنَّ (الْمُزَارَعَةَ) ^(١) -التي وَرَدَ فِيهَا النَّصُّ- هِيَ أَصْلٌ عِنْدَهُ، وَهِيَ مِنَ (الشَّرِكَاتِ)، وَلَيْسَتْ مِنَ (الْإِجَارَاتِ) ^(٢).

وَيُقَاسُ عَلَيْهَا: (الْمُضَارَبَةُ) ^(٣).

(وَبَيْعُ السَّلَمِ) ^(٤): أَصْلٌ -عِنْدَهُ- يُقَاسُ عَلَيْهِ بَيْعُ كُلِّ مَعْدُومٍ لَيْسَ فِيهِ خَطَرٌ عَدَمِ التَّسْلِيمِ، وَلَيْسَ مُسْتثنًى مِنَ أَصْلِ الْبَيْعِ -كَمَا يَقُولُ كَثِيرٌ مِنَ الْأُثَمَّةِ-.

-وَيَرَى: أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ هُوَ مُطَهَّرٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَاءٌ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ؛ فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الَّذِي أُزِيلَ بِهِ الْحَدَثُ ^(٥).

-وَيَرَى: أَنَّ النَّجَاسَةَ أَوْصَافٌ، هِيَ: لَوْنٌ، وَطَعْمٌ، وَرَائِحَةٌ.

وَلَا يَنْجُسُ الشَّيْءُ إِلَّا بِظُهُورِ أَوْصَافِ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ فِيهِ، فَإِذَا لَاقَى النَّجَسُ الطَّاهِرَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُهُ إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ أَوْصَافُ النَّجَاسَةِ فِيهِ.

وَبِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ؛ قَرَّرَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: أَنَّ الْمَائِعَ الطَّاهِرَ لَا يَنْجُسُ بِحُلُولِ النَّجَاسَةِ فِيهِ؛ إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ فِيهِ أَوْصَافُهَا.

(١) هِيَ: دَفْعُ الْأَرْضِ إِلَى مَنْ يَزْرَعُهَا، وَيَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا.

انظر: «الْمُغْنِي» (٧/ ٥٥٥) - لابن قدامة -، و«المُطْلَع» (ص ٢٦٣) - للْبَغْلِي -.

(٢) فِي «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ شَرْحَ (كَنْزِ الدَّقَائِقِ)» (٥/ ٢٣٢ - بِحَاشِيَةِ السَّلْبِيِّ): «هِيَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ بِعَوَضٍ».

(٣) هِيَ: أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ لِأَخَرٍ يَتَجَرَّ فِيهِ، وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا - كَمَا فِي «الْمُقْنَعِ» (١٤/ ٥٤ - مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ) -.

(٤) هُوَ: عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ، يُبَدَّلُ بِعَطِيَّةٍ - عَاجِلًا -.

«التَّهْذِيبُ» (٣/ ٥٦٩) - لِلْبَغَوِيِّ -.

(٥) «مَجْمُوعُ فِتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (١٩/ ٢٣٦)، (٢٠/ ٥١٩)، (٢١/ ٤٨). (س).

وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ، وَإِنْفَحَتْهَا^(١) طَاهِرَانِ - فِي الْأَصْلِ - لِأَنَّهُمَا غَيْرُ لَحْمِهَا النَّجِسِ.
وَهُمَا لَا يَنْجُسَانِ بِمَلَاقَاتِهِمَا لَحْمَ الْمَيْتَةِ النَّجِسِ.

وَلَكِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ اضْطَدَّ بِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ الْمُسْتَقْبَظَ مِنْ نَوْمِهِ: بِغَسْلِ يَدَيْهِ
قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ^(٢)، مَعَ أَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِمَا أَيُّ أَثَرٍ لِلنَّجَاسَةِ!
وَيَحُلُّ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هَذَا الْإِشْكَالَ؛ بِتَعْلِيلِهِ هَذَا الْغَسْلَ بِمُلَامَسَةِ الشَّيْطَانِ لَهُمَا
أَثْنَاءَ النَّوْمِ^(٣).

كَمَا عَلَّلَ وَجُوبَ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ^(٤)، وَالنَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي
مَرَابِضِ الْإِبِلِ^(٥): بِالشَّيْطَانَةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ - تَعَالَى - فِي الْإِبِلِ - دُونَ غَيْرِهَا مِنْ

(١) فِي «الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ» (١٥٥/٥): «هِيَ مَادَّةٌ بَيَضَاءُ صَفْرَاوِيَّةٌ - فِي وَعَاءٍ
جَلْدِيٍّ -، يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِ الْجَدْيِ، أَوْ الْحَمَلِ الرَّضِيعِ؛ يُوَضَّعُ مِنْهَا قَلِيلٌ فِي اللَّبَنِ
الْحَلِيبِ، فَيَنْعَقِدُ، وَيَتَكَثَّفُ، وَيَصِيرُ جُبْنًا».

(٢) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٦٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا
اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ؛ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي
أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ!».

(٣) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (١٢، ٤٤/٢١). (س).

قُلْتُ: هَذَا التَّعْلِيلُ وَارِدٌ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - نَفْسِهِ -.

وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ!

(٤) رَوَى مُسْلِمٌ (٣٦٠) عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَتَنْوَضُّأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ؟! قَالَ:
«نَعَمْ»، قَالَ: أَتَنْوَضُّأُ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ».

(٥) أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٨٨/٤ وَ ٣٠٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ

(٨١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (١١٢٨) - وَغَيْرُهُمْ - عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: سُئِلَ

الحيواناتِ الْمَأْكُولَةِ اللَّحْمِ - (١).

وَيَظْهَرُ الشَّيْءُ الْمُتَنَجِّسُ بِزَوَالِ أَوْصَافِ النَّجَاسَةِ مِنْهُ - سِوَاءُ زَالَتْ بِالْمَاءِ، أَمْ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ، أَمْ بِالِاسْتِحَالَةِ، أَمْ بِفَعْلِ الرِّيحِ وَالشَّمْسِ، أَمْ بِغَلْبَةِ غَيْرِهَا عَلَيْهَا - (٢)!!

- وَيَرَى: أَنَّ الْاِحْتِيَاطَ (٣) فِي أَمْرِ النَّجَاسَةِ وَالطَّهَارَةِ غَيْرُ مُشْرُوعٍ! وَلَا مُسْتَحَبٌّ! وَهُوَ مِنَ الْوَسْوَاسِ (٤)!!

رسول الله ﷺ عن الصلاة في مَبَارِك [مَرَابِض] الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ».

وقد صَحَّحَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه - كَمَا نَقَلَهُ التِّرْمِذِيُّ -، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - كَمَا فِي «الْأَوْسَطِ» (١٤٠ / ١) - لَابْنِ الْمُنْذِرِ -، وَصَحَّحَهُ - أَيْضًا -.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْمُحَلَّى» (٣٤ / ٤): «إِسْنَادُهُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ».

(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٥٢٢ / ٢٠)، (٢٦٠ / ٢١)، (٥٧٣)، (٢٤٠ / ٢٥)،
و«الْاِخْتِيَارَاتُ» - لِلْبَغْلِيِّ - (٣٨). (س).

(٢) أَوْ صَابُونَ - وَمَا يُشْبِهُهُ -.

(٣) الْاِحْتِيَاطُ (الْمُنْضَبُطُ) مَقْبُولٌ - شَرْعًا -، وَإِنَّمَا الْمَشْكَلَةُ فِي الْاِحْتِيَاطِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْوَسْوَاسَةِ! أَوِ الْمُفْضِي إِلَيْهَا!!

وقد ذكر الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٣١ / ٣): «استحباب الأخذ بالاحتياط في العبادات - وغيرها - ما لم يخرج عن حد الاحتياط إلى حد الوسوسة -». ثم قال: «وفي الفرق بين الاحتياط والوسوسة كلامٌ طويلٌ...».

ولأبي محمد الجويني كتاب «التبصرة في ترتيب أبواب التمييز بين الاحتياط والوسوسة» - وهو مطبوع -.

(٤) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٥٦٠، ٥٢٠ / ٢١)، و«مختصر الفتاوى المصرية» (١٤). (س).

-وَيَرَى: أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا صُبَّ فِي الْمَاءِ، وَلَمْ تَظْهَرْ آثَارُ الْخَمْرِ فِيهِ؛ فَشَارِبُ الْمَاءِ لَا يَكُونُ شَارِبًا لِلْخَمْرِ، وَلَا حَدًّا عَلَيْهِ^(١).

-وَيَرَى: أَنَّ الْحَيْضَ لَا حَدًّا لِأَقْلِهِ، وَلَا لِأَكْثَرِهِ.

وما تراه المرأة من الدَّم -عادةً- مُسْتَقَرًّا؛ فَهُوَ حَيْضٌ -وإن كان سبعة عشر يوماً-.

وَإِذَا كَانَ لَا حَدًّا لِأَقْلِ الْحَيْضِ، وَلَا لِأَكْثَرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا حَدًّا لِلطُّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ.

-وَيَرَى: جَوَازَ التَّيْمُمِ لِمَنْ يُعَانِي مَشَقَّةَ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ.

-كَمَا يَرَى: جَوَازَ التَّيْمُمِ لِمَنْ تُعَانِي مَشَقَّةً؛ بِتَكَرُّرِ النَّزُولِ إِلَى الْحَمَّامِ لِلاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ -كَمَنْ يُجَامِعُهَا زَوْجُهَا- فِي الْيَوْمِ -عِدَّةَ مَرَاتٍ-^(٢).

-وَيَرَى: أَنَّ الْجَنَابَةَ تُخَفَّفُ بِالْوُضُوءِ.

وَأَنَّ الْجُنُبَ -إِذَا تَوَضَّأَ- لَمْ يَنْقُ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ الْمُتَوَضِّئِ.

قلتُ:

وَالْوَسْوَاسُ بِلَيْتَةٍ عَظْمَى؛ فَاحْذَرُوهُ -عَافَانَا اللَّهُ وَيَاكُم-!

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٣/٢١). (س).

(٢) «الاختيارات» -للْبَغْلِيِّ- (٤٦). (س).



-وَيَرَى: جَوَازَ إِظْهَارِ الزَّيْنَةِ الْخَفِيَّةِ عِنْدَ مَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ -مِنَ التَّابِعِينَ^(١)،
وَالشُّيُوخِ الْفَانِينَ-.

وَجَوَازَ وَضْعِ الْمَرَأَةِ جِلْبَابِهَا أَمَامَ الرِّجَالِ -إِنْ كَانَتْ مَمَّنْ انْعَدَمَتِ الْفِتْنَةُ
بِهَا-^(٢).

-وَيَرَى: أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَزَالُ مُسَافِرًا -وَلَوْ مَضَتْ عَلَيْهِ شَهْرٌ -حَتَّى يَنْوِيَ
الْإِسْتِيطَانَ؛ فَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا: فَلَيْسَ بِمُقِيمٍ؛ بَلْ
هُوَ مُسَافِرٌ، وَيَسْتَفِيدُ مِنْ رُخْصَةِ السَّفَرِ.

-وَيَرَى: جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ -وَلَوْ لَمْ يَكُنَا سَاتِرَيْنِ لِلْكَعْبَيْنِ، وَلَوْ
كَانَ فِيهِمَا خُرُوقٌ كَبِيرٌ، وَلَوْ كَانَا لَا يَسْتَمْسِكَانِ عَلَى الرَّجْلَيْنِ -مِنْ غَيْرِ شُدٍّ-^(٣).
وَإِنْ كَانَ يَتَضَرَّرُ مِنْ خَلْعِ الْخُفَّيْنِ، أَوْ وَجَدَ مَشَقَّةً فِي خَلْعِهِمَا؛ فَلَهُ أَنْ يُجَدِّدَ
الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا -مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمُدَّةٍ-.

(١) فِي «بَاهِرِ الْبَرْهَانِ» (٢/٩٩٧) -لِلْعَزَنَوِيِّ-: «التَّابِعُ: الَّذِي يَتَّبِعُكَ لِيُصِيبَ مِنْ طَعَامِكَ
[وَنَحْوِ ذَلِكَ]، وَلَا حَاجَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ».

(٢) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (١٥/٣٧٣). (س).

(٣) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ شَرْحِ الْمَهَذَّبِ» (١/٥٠٠): «حَكَى أَصْحَابُنَا
[الشَّافِعِيَّةَ] عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِبِ -وَإِنْ كَانَ
رَقِيقًا-.

وَحَكَوْهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٍ، وَإِسْحَاقَ، وَدَاوُدَ..».

قُلْتُ: وَبِالْبَعْضِ (!) يَجْعَلُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْفَرَعِيَّةِ -وَمَثِلَاتِ لَهَا- بَابَ فِتْنَةٍ!
وَأَسْبَابَ مِحْنَةٍ!!

... وَهَذَا مِنْ ضَيْقِ الْعَطَنِ فِي (الْعِلْمِ) -إِنْ كَانَ!-

-وَيَرَى: جَوَّازَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلْمَشَقَّةِ، أَوْ لِحُوفِ فَوَاتِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا.

-كما يرى: جَوَّازَ الْجَمْعِ لِلصَّنَاعِ-إِنْ كَانَ التَّفْرِيقُ^(١) يُعْطَلُ أَعْمَالَهُمْ^(٢)، أَوْ كَانَ يُخْشَى أَنْ يُفْسِدَ التَّفْرِيقُ أَمْوَالَهُمْ -كَالطَّبَّاحِ، وَالخَبَّازِ-^(٣).

-وَأَجَّازَ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْخَفَرَةِ^(٤)-إِنْ خَافَتِ الْبُرُوزَ - إِنْ هِيَ نَزَلَتْ لِلصَّلَاةِ-^(٥).

-وَكُلُّ ذِكْرٍ وُجِدَ سَبَبُهُ-وهو في الصلاة:- جَازَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ- كِإِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ، وَحَمْدِ الْعَاطِسِ-.

-وَالْأَصْوَاتُ الْحَلْقِيَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى - طَبْعًا^(٦)- لَا تُفْسِدُ الصَّلَاةَ- كُلُّهَا؛ كَالتَّأَوُّهِ، وَالتَّنَحُّحِ، وَالبُكَاءِ، وَالأَنِينِ - وَنَحْوَهَا-.

-وَيَرَى: عَدَمَ إِفْطَارِ الصَّائِمِ إِلَّا بِدُخُولِ الْأَكْلِ أَوْ الشَّرْبِ- أَوْ نَحْوِهِمَا-مِمَّا يُعْتَدَّى بِهِ عَنْ طَرِيقِ الْفَمِ، أَوْ الْأَنْفِ.

(١) يعني: أداء كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا.

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤٥٧/٢١). (س).

(٣) «الاختيارات» - للبُعْلِي - (١٣٧). (س).

(٤) هِيَ الْمَرْأَةُ الْحَيَّةُ تَتْرُكُ الْخُرُوجَ مِنْ مَنَازِلِهَا - صِيَانَةً لِنَفْسِهَا - مِنْ: (الْخَفَرِ)، وَهُوَ: الْحَيَاءُ.

وَعَكْسُهَا: الْبَرَزَةُ - مِنْ: الْبُرُوزِ -.

«حاشية اللَّبْدِيِّ عَلَى (نِيلِ الْمَارَبِ)» (٣٤٤/٢).

(٥) «الاختيارات» - للبُعْلِي - (١٣٧). (س).

(٦) يعني: مِنْ طَبِيعَةِ الْخَلْقَةِ الْبَشَرِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ؛ لَا أَنْ يَتَعَمَّدَ إِظْهَارَهَا!

أَمَّا إِنْ دَخَلَ مَا لَا يُغْتَذَى بِهِ، أَوْ دَخَلَ الطَّعَامُ أَوْ الشَّرَابُ عَنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الْفَمِ، أَوْ الْأَنْفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْطَرُ الصَّائِمَ.

فَلَا تُفْطَرُهُ الْحَقْنَةُ الشَّرَجِيَّةُ فِي الدُّبْرِ، وَلَا الْقَطْرَةُ فِي الْعَيْنِ، أَوْ الْأُذُنِ، وَلَا مُدَاوَاةُ الْجَائِفَةِ^(١).

-وَيُرَى أَنَّ مَنْ أُخْصِرَ^(٢) عَنِ الْوَصُولِ إِلَى عَرَفَةَ، وَالْوُقُوفِ فِيهَا- فِي الْحَجِّ-؛ فَعَلَيْهِ التَّحَلُّلُ بِهَذِي يَذْبَحُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ، وَإِنْ بَعَثَ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ، فَذَبَحَ فِيهِ؛ فَهُوَ أَحْسَنُ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

-وَيُرَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ لَا يَطُوفُ لِحَجِّهِ طَوَافَ الْقُدُومِ، وَلَا يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ؛ بَلْ يَكْتَفِي بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ وَسَعْيِهَا^(٣).

-وَيُرَى عَدَمَ اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِلطَّوَافِ- وَإِنْ كَانَتْ تُسْتَحَبُّ لَهُ-.

-وَالْمَرْأَةُ إِنْ حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ؛ فَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ حَالِيْن:

(١) هِيَ الْجَرْحُ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ - سِوَاءٍ وَصَلَ إِلَى الْبَطْنِ، أَوْ الصَّدْرِ، أَوْ الْخَاصِرَةِ - وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُجِيفَ بِحَدِيدَةٍ، أَوْ خَشَبَةٍ مُحَدَّدَةٍ، وَلَا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجَائِفَةُ وَاسِعَةً، أَوْ ضَيِّقَةً - وَلَوْ قَدَّرَ إِبْرَةَ -.

وَانْظُر «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (٩/ ٢٦٥) - لِلنَّوَوِيِّ -، وَ«الْمَوْسُوعَةُ الْفَقْهِيَّةُ الْكُوَيْتِيَّةُ» (٨٢/ ١٥).

(٢) أَي: مَنَعُهُ مَانِعٌ.

(٣) «مَجْمُوعُ فِتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٣٦/ ٢٦)، وَ«الْاِخْتِيَارَاتُ» - لِلْبَعْلي - (٢١٠). (س). قُلْتُ:

وَهُوَ آخِرُ اخْتِيَارَاتِ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ - الْفَقْهِيَّةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

الأول: أَنْ تَسْتَطِيعَ الْإِنْتِظَارَ حَتَّى تَطْهَّرَ، وَتَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ.

وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ: إِنْ طَافَتْ وَهِيَ حَائِضٌ؛ فَعَلَيْهَا دُمُ شَاةٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يُمَكِّنَهَا الْإِنْتِظَارُ.

وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ: يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَطُوفَ حَائِضًا، وَتَنْصَرِفَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ وَسَعَهَا، وَ ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

-وَيَرَى جَوَازَ إِبْدَالِ الْمُوصَى بِهِ -وَالْمَوْقُوفِ- بِخَيْرٍ مِنْهُ.

وَجَوَازَ صَرْفِ الْمُوصَى بِهِ لَجَهَةٍ عَامَةٍ -كَالْفُقَرَاءِ وَطُلَّابِ الْعِلْمِ-، وَالْمَوْقُوفِ عَلَى جَهَةٍ عَامَةٍ: إِلَى غَيْرِ الْجَهَةِ الْعَامَةِ الْمُوصَى لَهَا، أَوِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا -لِمَصْلُحَةٍ رَاجِحَةٍ-.

-وَيَرَى جَوَازَ إِرْضَاعِ الْكَبِيرِ لِلْحَاجَةِ.

وَيَتَحَقَّقُ التَّحْرِيمُ -بِالرَّضَاعِ- بِهَذَا الرِّضَاعِ ^(١).

-وَيَرَى عَدَمَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ الْبِدْعِيِّ.

-وَيَرَى أَنَّ الطَّلَاقَاتِ الثَّلَاثَ إِذَا أَوْقَعَهَا الْمُطَلَّقُ مُفَرَّقَةً فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ، أَوْ فِي

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٤ / ٥٩)، و«الاختيارات» -لللبعلي- (٤٨٦). (س).

قُلْتُ:

وَهَذَا الْقَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا «إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ؛ فَالْقَوْلُ بِهِ مِمَّا يَسُوعُ فِيهِ الْجَاهِدُ» - كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ» (٤ / ٢٦١) -.
وَلَكِنْ؛ مِنْ غَيْرِ تَنْطَعٍ! وَلَا تَهَاوُنٍ!

أَطْهَارٌ مُتَعَدَّةٌ - إِذَا لَمْ تَتَخَلَّلْهَا رَجْعَةٌ - : يَقَعُ وَاحِدَةً^(١).

- وَيَرَى الْجُمْهُورُ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ - آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ - تَعْتَدُ بِثَلَاثِ حِيضٍ.

وَيَرَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَحَدٌ: لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا الْاِسْتِبْرَاءُ بِحَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ قَوِيٌّ^(٢).

- وَيَرَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسْخٌ؛ لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، وَلَا تَجِبُ بِهِ عِدَّةٌ، وَيَكْفِي فِيهِ الْاِسْتِبْرَاءُ بِحَيْضَةٍ^(٣).

- وَيَرَى أَنَّ الْعُقُودَ - كُلَّهَا - بِمَا فِيهَا عَقْدُ النِّكَاحِ - تَصِحُّ بِكُلِّ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ؛ يَدُلُّ عَلَيْهَا - مِنْ غَيْرِ التَّقْيِيدِ بِصِغَةِ مَخْصُوصَةٍ -.

- وَيَرَى إِبَاحَةَ الْغَرَرِ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعُقُودِ.

- وَيَرَى حَصْرَ تَحْرِيمِ بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ - قَبْلَ بُدْؤِ صِلَاحِهِ - بِثَمَرِ النَّخْلِ - دُونَ غَيْرِهِ -.

(١) وَرَدَ فِي «مَشْرُوعِ الْقَانُونِ الْعَرَبِيِّ الْمَوْحَّدِ لِمَجْلِسِ وَزَرَاءِ الْعَدْلِ الْعَرَبِ» (ص ٣٢١ - الفقرة (ج) / المادة: ٩١): «لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمُقْتَرِنُ بِالْعَدَدِ - لَفْظًا، أَوْ كِتَابَةً، أَوْ إِشَارَةً - إِلَّا طَلَقَةً وَاحِدَةً».

(٢) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٣٢٢/٣٤٢)، و«الْاِخْتِيَارَاتُ» - لِلْبَغْلِيِّ - (٤٨٤). (س).
(٣) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٣٢٢/٩١)، (٢٨٩) (٤٠٣)، (١٠/٣٣)، (١٥٥)، و«الْاِخْتِيَارَاتُ» - لِلْبَغْلِيِّ - (٤٣١، ١٣٥، ٤٨٤). (س).

وأجاز بيعَ غيره من الثمار قبل بُدُو صلاحِها^(١).

- ويرى جوازَ (بيعِ المعدوم)^(٢) مُؤَجَّلًا- إذا لم يكن في بيعه عَرَرٌ-

فإن كان به عَرَرٌ -كـ(حَبْلِ الحَبْلَةِ)^(٣)-؛ فهو ممنوعٌ.

وأوَّلَ قولَه: «لا تَبِعْ ما لَيْسَ عِنْدَكَ»^(٤) ب: (لا تَبِعْ ما ليس عندك) عند التسليم^(٥).

- ويرى جوازَ تأجيرِ الأعيانِ لأخذِ نَمائِها الذي يجري مَجري المَنافع - وهو: ما يَتجدَّدُ، وَيُستخْلَفُ بَدَلُه مع بقاء العينِ - كَتأجيرِ المرأةِ لِلإرضاعِ، وتأجيرِ الشاةِ لِلْبَنِّ، وتأجيرِ الشَجَرِ لِلثَمْرِ-.

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٩/ ٨٣). (س).

(٢) انظر كتاب «المعاملات المالية- أصالة ومعاصرة» (٤/ ٢٤٧)- للشيخ ديبان الديبان.

(٣) قال ابنُ بَطَّالٍ في «شرح صحيح البخاري» (٦/ ٢٧١): «هو النهي عن بيعِ الجَنينِ في بطنِ أمه، فلا يجوزُ بيعُ ما لم يُخلق، ولا يَبعُ ما لا تقع عليه العينُ، ولا يُحيط به العلمُ. هذا قولُ أحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبَيْدٍ.

قال ابنُ المَنذِرِ: فأَيُّ ذلك كان، فالبيعُ فيه باطلٌ -من وجوه-

وكذلك يَبطلُ كُلُّ ما كان في معناه -ممَّا يَحتمَلُ أن يكونَ موجوداً، أو غيرَ موجود! وهذا- كُلُّه - من أَكلِ المالِ بالباطل ..».

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢١٨٧)، وأبو داود (٣٥٠٣)، والتِّرْمِذِي (١٢٣٢)، والنسائي (٤٦٢٧) عن حَكِيم بن حِزام.

وصَحَّحه شيخُنا الإمامُ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- في «صحيح أبي داود» (٢٩٩١).

(٥) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٠/ ٥٢٩). (س).

-وَيَرَى جَوَازَ اشْتِرَاطِ صَاحِبِ الْمَالِ - فِي (الْمُضَارَبَةِ) -: أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ رَأْسُ مَالِهِ، أَوْ مِثْلُ رَأْسِ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَا الْبَاقِي؛ قِيَاسًا عَلَى عَوْدِ الشَّجَرِ وَالْأَرْضِ - فِي (الْمُزَارَعَةِ)، وَ(الْمُسَاقَاةِ) ^(١).

-وَجَوَازَ اشْتِرَاطِ صَاحِبِ الْمَالِ أَنْ تُدْفَعَ زَكَاةُ رَأْسِ مَالِ (الْمُضَارَبَةِ) مِنْ أَرْبَاحِهَا، ثُمَّ يَقْتَسِمَا الْبَاقِي ^(٢).

-وَجَوَازَ اشْتِرَاطِ صَاحِبِ الْبَذْرِ - فِي (الْمُزَارَعَةِ) - أَنْ يَأْخُذَ مِثْلَ بَذَرِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَا الْبَاقِي ^(٣).

-وَجَوَازَ اشْتِرَاطِ صَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ تَكُونَ لَهُ دَرَاهِمُ مُسَمَّاةٌ مِنْ حِينَ اسْتِئْجَارِ الْأَرْضِ - أَوْ الشَّجَرِ - إِلَى حِينَ الْإِثْمَارِ، ثُمَّ يَكُونُ شَرِيكًَا فِي النَّاتِجِ ^(٤).

-وَيَرَى وَقُوعَ عَقْدِ (الْهِبَةِ) مُنْجَزًا ^(٥)؛ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعُودَ فِي هِبَتِهِ؛ إِلَّا الْوَالِدُ فِي هِبَتِهِ لَوْلَدِهِ، وَإِلَّا الْهِبَةُ عَلَى عَوَضٍ - إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْوَاهِبُ عَلَى

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٠/ ١٠٥)، و«الاختيارات» - للْبَغْلِي - (٢٦٠). (س).

(٢) «الاختيارات» - للْبَغْلِي - (١٧٧). (س).

(٣) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٠/ ١٠٥)، و«الاختيارات» - للْبَغْلِي - (٢٦٠). (س).

و(الْمُسَاقَاةِ) هي: أَنْ يَسْتَعْمَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي نَخِيلٍ - وَنَحْوِهَا - لِيَقُومَ بِاصْلَاحِهَا: عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ مِمَّا تَعْلُهُ - كَمَا فِي «أُنَيْسِ الْفُقَهَاءِ» (٢٧٤) - لِلْقُونَوِيِّ -.

(٤) «الاختيارات» - للْبَغْلِي - (٢٥٧). (س).

(٥) أي: وَاقِعًا فِي الْحَالِ.

العَوَضُ - (١).

- وَيَرَى جَوَازَ أَخْذِ الْجَوَائِزِ مِنْ غَيْرِ مُحَلِّلٍ - عَلَى الْمُسَابَقَاتِ الْمُعِينَةِ عَلَى الْجِهَادِ - عَلَى آيَةِ حَالٍ كَانَتْ الْجَوَائِزُ - .

وَيَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ ذَلِكَ - مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمَيْسَرِ - لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّشْجِيعِ عَلَى التَّدَرُّبِ عَلَى أَعْمَالِ الْجِهَادِ .

- وَيَرَى أَنَّ الْعَدَالََةَ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ؛ فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ عَدْلًا فِي قَوْمٍ، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِهِمْ: لَكَانَ تَعْدِيلُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ!

فَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ - فِي الشَّهَادَةِ - هُوَ: مَنْ يَتَحَرَّى الصَّدْقَ فِي أَقْوَالِهِ - وَإِنْ كَانَ فِيهِ اخْتِلَالٌ بِبَعْضِ صِفَاتِ الْعَدَالَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ فِي الشَّاهِدِ الْعَدْلِ - (٢).

- وَيَرَى جَوَازَ إِبْدَالِ الْمَوْقُوفِ - أَوْ الْمُوصَى بِهِ -، وَإِبْدَالِ الْمُوصَى لَهُ - أَوْ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ - الَّذِي عَيْنُهُ الْمُوصِي وَالْوَاقِفُ - عِنْدَمَا يَكُونُ جِهَةً عَامَةً - بِمَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ .

- وَيَرَى أَنَّ التَّوْبَةَ مُسْقِطَةٌ لَجَمِيعِ حُقُوقِ اللَّهِ - تَعَالَى - السَّابِقَةِ لَهَا .
- وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ سِنِينَ عَدِيدَةً، ثُمَّ تَابَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَتُوبُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءُ مَا تَرَكَهُ .

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣١/ ٢٨٤)، و«مختصر الفتاوى المصرية» (٤٥٦). (س).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٥/ ٣٥٧)، و«الاختيارات» - للْبَغْلِيِّ - (٦١٠، ٥١٢).



وَمَنْ مَضَتْ عَلَيْهِ سِنُونَ كَثِيرَةٌ وَهُوَ يَكْسِبُ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَلَا يَدْرِي
الَّذِينَ ظَلَمَهُمْ بِأَخْذِ الْمَالِ مِنْهُمْ -بِغَيْرِ حَقٍّ-، ثُمَّ تَابَ؛ فَلَا يَلْزَمُهُ إِنْفَاقُ مَا كَسَبَهُ
فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ (١).

-وَيَرَى جَوَازَ التَّدْرِجِ بِالْأَخْذِ بِالْأَحْكَامِ لِمَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ حَدِيثًا،
وَبِالْتَّائِبِ مِنَ الْمَعَاصِي (٢).

وَهَذَا غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ مِنْ اجْتِهَادَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الَّتِي يَبْدُو فِيهَا التَّيْسِيرُ ظَاهِرًا؛
حَتَّى لَيَبْدُو لِي أَنَّ التَّيْسِيرَ كَانَ مَقْصِدًا مِنْ مَقَاصِدِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ،
وَيَلْتَمِسُهُ -حَيْثُمَا وَجَدَ إِلَيْهِ طَرِيقًا مَشْرُوعًا- (٣).

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢/٢١، ١٠). (س).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٠/٦١). (س).

(٣) قَالَ الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ الرَّيْسُونِي فِي «نَظَرِيَّةِ الْمَقَاصِدِ عِنْدَ الشَّاطِبِيِّ» (ص ٦٨): «لَا يَكَادُ
يَخْلُو كَلَامُ لَابْنِ تَيْمِيَّةَ -عَنِ الشَّرِيعَةِ وَأَحْكَامِهَا- مِنْ بَيَانِ حِكْمِهَا وَمَقَاصِدِهَا، وَإِبْرَازِ
مَصَالِحِهَا، وَمَفَاسِدِ مُخَالَفَتِهَا».

وَقَالَ الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ الْبَدَوِيُّ فِي «مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ١٦٢): «إِنَّ
مَقَاصِدَ الشَّرِيعَةِ تَسْرِي فِي ابْنِ تَيْمِيَّةَ سَرِيانَ الدَّمِّ فِي الْعُرُوقِ.
فَهِيَ لَا تُفَارِقُهُ، وَهُوَ لَا يُفَارِقُهَا، وَيَرَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ مَا جَاءَتْ إِلَّا بِهِذِهِ
الْمَقَاصِدِ وَالْمَصَالِحِ».

وَهُوَ يَرَى أَنَّهَا الْقَاعِدَةُ لِبِنَاءِ التَّشْرِيعِ -بِأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ-.

قُلْتُ: وَالْقَوْلُ فِي (الْمَقَاصِدِ) -إِذَا لَمْ يَنْضَبِطْ-؛ فَإِنَّهُ مُؤَدِّ إِلَى خَلَلٍ كَبِيرٍ، وَغَلَطٍ كَثِيرٍ!
فَكَمْ رَأَيْنَا -الْيَوْمَ- حَتَّى مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدَاثَةِ (!) -وَمَا إِلَيْهَا!- مَنْ يَسْتَخْدِمُ (!)
(الْمَقَاصِدَ) لِرَدِّ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ! أَوْ دَلَالَتِهَا! -بِحُجْجٍ وَاهِيَةٍ (!) كَبَيْتِ الْعَنُكُوتِ -!

هـ- حَلُّهُ لكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ الْمَعَاصِرَةِ:

لقد ظَهَرَ- في الوقتِ الحاضرِ- الكثيرُ مِنَ الحوادثِ الجديدةِ التي لم يَعْرِفْهَا الفقهاءُ- مِنْ قَبْلُ-، فَتَنَّاوَلَهَا الفقهاءُ الْمُعَاصِرُونَ بِالدرَاسَةِ وَالتَّمَحِيصِ؛ لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ لَهَا تَخْرِيجًا عَلَى أَصْلٍ قَدِيمٍ، يُنِيرُ لَهُمْ طَرِيقَ التَّعَامُلِ مَعَ هَذِهِ الْحَوَادِثِ الْجَدِيدَةِ!

فَوَقَّعَ الْبَعْضُ فِي إِيجَادِ هَذَا التَّخْرِيجِ- بَعْدَ عَنَاءٍ وَجُهْدٍ-، وَعَجَزَ الْبَعْضُ الْآخَرُ، وَمَنْ عَجَزَ مِنْهُمْ لَأَذَّ بِتَحْرِيمِهَا! وَالتَّحْرِيمُ مَلَاذُ كُلِّ عَاجِزٍ^(١)!

وَمِنْ دَرَاةِ اجْتِهَادَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ- وَنَخُصُّ مِنْهَا: التَّيْسِيرَاتِ الَّتِي قَدَّمَهَا- رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعَالَى:- وَجَدْنَا أَنَّ هَذِهِ الاجْتِهَادَاتِ تُسَاهِمُ مُسَاهِمَةً كَبِيرَةً فِي حَلِّ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ الْمَعَاصِرَةِ.

نَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ:

-تَقْرِيرُهُ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ- مِنْ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ:- أَصْلٌ بِذَاتِهِ يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ النَّصُّ قَدْ ثَبَّتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ^(٢)- كَمَا يَقُولُ كَثِيرٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ-.

(١) عِنْدَ فَقْدِ الدَّلِيلِ الْمُرْشِدِ إِلَى تَحْقِيقِ الصَّوَابِ- فِي مَسْأَلَةٍ- مَا-!

(٢) عَقَدَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (١/ ٢٨٩) «فَضْلًا» بَدِيعًا فِي: (بَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ شَيْءٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ)- فَانْظُرْهُ-.

وتوضيح ذلك:

لقد اشترط كثيرٌ من الأئمة في البيع أن يكون موجوداً حين العقد؛ أخذاً من حديث رسول الله ﷺ: «لا تبِعْ ما ليس عندك»^(١)، وحديث: «نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع حَبْلِ الحَبْلَةِ»^(٢) - و(حَبْلُ الحَبْلَةِ)، هو: وَلَدُ جَنِينِ الشَاةِ التي تحملُهُ في بطنِها -.

وجعلوا ذلك أصلاً يقيسون عليه، ولكنهم وجدوا أن الشارعَ أجاز (الإجارة)، مع أن (الإجارة) - في حقيقتها - بيعٌ للمنافع قبل وجودها - أي: بيعٌ لمعدوم -.

ووجدوا - أيضاً - أنه أجاز (بيعَ السَّلَمِ)، وهو بيعٌ لمعدوم - أيضاً -؛ عُلِمَ بالوصف؛ فقالوا: إنَّ الإجارةَ، و(بيعَ السَّلَمِ) أجازهما الشارعُ الحكيمُ لشدة الحاجةِ إليهما - استثناءً من هذه القاعدة -، وهي: اشتراطُ أن يكونَ المبيعُ موجوداً حينَ العقدِ، ولذلك: لا يجوزُ اتِّخاذهما أصلاً يُقاسُ عليه ما يُشابهُهُما من المعاملات؛ لأنَّ ما ثَبَتَ على خلافِ القياس؛ فغيرُهُ عليه لا يُقاسُ^(٣).

وقال ابنُ تيميةَ: إنَّ (الإجارةَ)، و(بيعَ السَّلَمِ) - اللَّذَيْنِ أَباحَهُما الشارعُ - أصلٌ - أيضاً -؛ يُقاسُ عليه ما يُشابهُهُما من المعاملات؛ لأنَّ النصَّ جاء بهما،

(١) تقدّم.

(٢) رواه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤) عن ابنِ عمرَ - رضي الله عنهما -.

(٣) وفي هذا بحثٌ ونقاشٌ؛ فانظر «قواطع الأدلّة» (١/١١٩) - للسَّمْعاني -، و«مجموع

الفتاوى» (٥٥٥/٢٠).

وَكُلُّ مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ هُوَ أَصْلٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

فَإِنْ قِيلَ لَابْنِ تَيْمِيَّةَ: إِذَا اعْتَبَرْتَ (الْإِجَارَةَ)، وَ(بَيْعَ السَّلَمِ) أَصْلًا تُقَرَّرُ بِهِ إِبَاحَةُ (بَيْعِ الْمَعْدُومِ) الَّذِي لَمْ يُوجَدْ؛ وَقَعْتَ فِي التَّنَاقُضِ مَعَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ! وَهُوَ: عَدَمُ إِبَاحَةِ (بَيْعِ الْمَعْدُومِ) - الْمُقَرَّرَ بِالْحَدِيثَيْنِ -: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، وَ«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»؟!!

وَيُجِيبُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى -: إِنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ الْآثَارِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: (مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) - حِينَ الْعَقْدِ -، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ: (مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) - حِينَ التَّسْلِيمِ -، وَقَدْ أَجَازَ الشَّارِعُ بَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ - حِينَ الْعَقْدِ - حِينَ أَجَازَ (الْإِجَارَةَ)، وَ(بَيْعَ السَّلَمِ) -؛ فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا عَدَمَ جَوَازِ بَيْعِ (مَا لَيْسَ عِنْدَهُ) - حِينَ التَّسْلِيمِ -.

أَمَّا حَدِيثُ «النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»؛ فَإِنَّهُ نَهْيٌ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ، وَهُوَ خَطَرٌ عَدَمُ إِمْكَانِ التَّسْلِيمِ.

وَهَذَا - إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ -؛ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عَقْلِيَّةٍ فَدَّةٍ؛ مُتَفَتِّحَةٍ؛ كَانَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يَتَمَتَّعُ بِهَا؛ فَتَحَتْ لَهُ مَغَالِيقَ - مَا خَطَرَتْ عَلَى بَالِ غَيْرِهِ -.

إِنَّ اعْتِبَارَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ - مِنْ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ - أَصْلًا قَائِمًا بِذَاتِهِ - يُقَاسُ عَلَيْهِ -: قَدْ وَسَّعَ آفَاقَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَزَادَ فِي قَوَاعِدِهَا الشَّرْعِيَّةِ، وَنَوَّعَ فِيهَا.

وَهَذَا يُعْطِي الشَّرِيعَةَ سَعَةً لِيَسْتَوْعِبَ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ الْمُسْتَجِدَّةِ الَّتِي تُوَلَّدُ بِفِعْلِ التَّطَوُّرِ الْحَضَارِيِّ لِلْأُمَمِ؛ فَلَا تَقْفُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ - أَمَامَهُ - عَاجِزَةً عَنْ

تقديم الحلولِ المُناسِبة؛ المُحقِّقة لِمَصالحِ العبادِ والبِلاد^(١).

وَفِي إِجَازَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- تَعَالَى - (بَيْعَ الْمَعْدُومِ): حَلٌّ لِمَشْكِلةِ اقْتِصَادِيَّةٍ مُعَاَصِرَةٍ؛ يَشُقُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِ الْأَعْمَالِ تَجَنُّبُهَا!

فَكَثِيرٌ مِنْ رِجَالِ الصَّنَاعَةِ يَبِيعُ إِنتَاجَ مَصْنَعِهِ مِنْ مَادَّةٍ كَذَا لِمُدَّةٍ عَامٍ، مَعَ أَنَّ الْمَبِيعَ لَمْ يُوْجَدْ -بَعْدَ-.

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُزَارَعِينَ يَبِيعُ إِنتَاجَ مَزَارِعِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ، أَوْ إِنتَاجَ مَدْجَتِهِ^(٢) مِنَ الْبَيْضِ -مِثْلًا- بِسَعَرٍ مَعْلُومٍ لِمُدَّةٍ كَذَا.

وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- تَعَالَى؛ لِأَنَّ (بَيْعَ الْمَعْدُومِ) -عِنْدَهُ- جَائِزٌ، وَبِيعَ كُلِّ حَبَّةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّبْرَةِ^(٣) بِمَبْلَغٍ كَذَا -دُونَ أَنْ يُسَمَّى عِدَدَ الْحَبَّاتِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، وَبِيعَ كُلُّ أُوقِيَّةٍ شَمْعٍ تَسْتَهْلِكُهُ مِنْ هَذِهِ -بِالْإِضَاءَةِ-: جَائِزٌ -أَيْضًا-^(٤)؛ مَعَ أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ غَيْرُ جَائِزٍ -عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ-.

-وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ النَّجَاسَةَ أَوْصَافٌ مَخْصُوصَةٌ، وَلَا يَنْجُسُ الشَّيْءُ إِلَّا بِظَهْوَرِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ فِيهِ.

وَيَطْهَرُ الشَّيْءُ الْمُتَنَجِّسُ بِزَوَالِ أَوْصَافِ النَّجَاسَةِ مِنْهُ -سِوَاءَ زَالَتْ بِالْمَاءِ، أَمْ

(١) ضَمَّنَ الصُّوَابِطَ الشَّرْعِيَّةَ الصَّحِيحَةَ.

(٢) هِيَ مَزْرَعَةُ الدَّوَاجِنِ .

و(الدَّاجِنُ): اللَّازِمُ الْبُيُوتِ.

(٣) هُوَ الْحَبُّ -وَنَحْوُهُ- بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ.

(٤) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٣٠/ ١٩٥). (س).

بغيره من المائعات، أم بفعل الرِّيح والشمس - أم بغير ذلك -: يَحُلُّ لنا بعض الإشكالات المعاصرة في قضية الطَّهارة، والنَّجاسة.

ويأتي في طليعتها: مياه مجاري المُدن عند تقطيرها، أو عند تصفيتها ومعاملتها ببعض الكيماويات لقتل الجراثيم فيها؛ حتى تعود صافية نقيّة ليس فيها أيُّ أثرٍ من آثار النجاسة - لإعادتها إلى الاستعمال - ثانيةً.

إن هذه المياه - عند ابن تيمية - طاهرة، يجوزُ الشُّربُ منها، والوضوءُ.

وهو أمرٌ مهمٌّ في كثيرٍ من المدن التي تَشحُّ فيها المياه.

ومنها: إزالة الدَّماء النَّجِسَةِ والقَيْح - ونحوهما - عن المرضى - بالمحاليل المعقّمة التي يستعملها الأطباء - عادةً - في التعقيم: تطهيرُ لها - عنده -؛ إذ استعمالُ الماء - بعدها - قد يُلَوِّثُ المكانَ بالجراثيم - ثانيةً.

- وقولُه: إنَّ الخمرَ إذا حَلَّتْ في بعض السوائل، أو إذا صُبَّ عليها بعض السوائل، فتلاشت صفاتُ الخمرِ فيها، ولم يَبْقَ لها - أي: للخمر - أيُّ صفةٍ؛ فشاربُها ليس بشاربٍ للخمر، ولا آثمًا: ^(١) يَحُلُّ لنا كثيرًا من المشكلات المعاصرة.

ونخصُّ منها بالذِّكر: مُشكلة حَلِّ كثيرٍ من الموادِّ الدَّوائيةِ بموادِّ كُحولِيَّةٍ، دون أن يبقى للخمرِ أيُّ أثرٍ في الدَّواء؛ إذ يمتنعُ كثيرٌ من الأطباء المسلمين عن وَصْفِ دواءٍ حُلَّ بمادّة كُحولية.

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٣ / ٢١). (س).

وَيَمْتَنِعُ بَعْضُ الْمَرْضَى عَنْ تَنَاوُلِ دَوَاءِ حُلٍّ بِمَادَّةٍ كُحُولِيَّةٍ.

فَضْلًا عَنْ امْتِنَاعِ الْبَعْضِ عَنْ شُرْبِ أَيِّ مَشْرُوبٍ دَخَلَهُ أَثَرٌ مِنَ الْخَمْرِ - مَهْمَا كَانَ قَلِيلًا -.

وَمَا يُقَالُ فِي الْخَمْرِ يُقَالُ فِي الْمُخَدَّرَاتِ؛ إِذَ الْكَثِيرُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى نَسَبَةٍ ضَيْلَةٍ مِنْهَا.

بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْأَطْعِمَةِ لَا تَخْلُو مِنْ نَسَبَةٍ ضَيْلَةٍ مِنْهَا.

- وَقَوْلُهُ بِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ - وَلَوْ كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ -؛ كَمُعْظَمِ الْأَحْذِيَةِ الْمُنْتَشِرَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ - فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ - : يَحُلُّ - الْيَوْمَ - لَنَا - إِشْكَالًا كَبِيرًا؛ إِذْ أَكْثَرُ النَّاسِ يَنْتَعِلُونَ الْأَحْذِيَةَ الَّتِي لَا تَغْطِي الْكَعْبَيْنِ! وَيَحِينُ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَيُرِيدُونَ الْوُضُوءَ أَثْنَاءَ أَدَاءِ أَعْمَالِهِمْ - فِي الْمُسْتَشْفَى، أَوْ فِي الشَّرْكَةِ، أَوْ فِي دَائِرَةٍ مِنْ دَوَائِرِ الدَّوْلَةِ - وَخَلَعُ الْحِذَاءِ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ -!

وَالْأَخْذُ بِقَوْلِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - فِي هَذَا - : يَحُلُّ هَذَا الْإِشْكَالَ.

- وَقَوْلُهُ بِجَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلْعُمَّالِ الَّذِينَ يَخَافُونَ تَعْطُّلَ أَعْمَالِهِمْ بِالصَّلَاةِ، وَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ، وَيَخَافُونَ أَنْ يُفْسِدَ تَفْرِيقُ الصَّلَاةِ - وَأَدَاؤُهَا فِي أَوْقَاتِهَا - أَمْوَالَهُمْ ^(١) : يَحُلُّ إِشْكَالًا كَبِيرًا فِي مَشَاكِلِ الْعُمَّالِ مَعَ أَرْبَابِ الْعَمَلِ الْفُسَّاقِ - مِنْ أَجْلِ أَدَاءِ الصَّلَاةِ - أَثْنَاءَ سَاعَاتِ الْعَمَلِ -؛ حَيْثُ لَا يَرْضَى أَرْبَابُ الْعَمَلِ الْفُسَّاقُ بِتَوَقُّفِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَدَاءِ الْعُمَّالِ لِلصَّلَاةِ!

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢١ / ٤٥٧)، و«الاختيارات» - للبلعلي - (١٣٧). (س).

كما يحل إشكالاً كبيراً للموظفين الذين يعملون في قطاعات الخدمات العامة، التي يتضرر الناس بتوقف العمل فيها؛ كرجل المرور المكلف بتنظيم المرور في منطقة مزدحمة بالسيارات.

ومن يعمل على (سنترال) في (مصلحة الهاتف) - أو في مستشفى - يستقبل حالات الإسعاف - ونحو ذلك -.

ولللطلاب أثناء الامتحانات، إن لم تراعى - في وضع جداول الامتحانات - أوقات الصلاة.

ولمن يحضرون الاجتماعات واللجان لبت أمور خطيرة، ولا تتوقف اجتماعاتهم لأجل الصلاة! وغيابتهم عن الاجتماع يلحق ضرراً بالمسلمين - بعامّة -، أو بمن يمثلونهم - بخاصّة -.

و: الطبيب الذي يدخل غرفة العمليات لإجراء عملية تستغرق وقتاً طويلاً - ونحوهم -.

حيث يجيز ابن تيمية - لأمثال هؤلاء - الجمع بين الصلاتين: الظهر مع العصر، والمغرب مع العشاء - جمع تقديم -، أو - جمع تأخير -.

- وقوله: المتمتع ليس عليه طواف قدوم؛ ولا سعي بين الصفا والمروة، وأن طواف العمرة وسعيها يكفيانه عن طواف الحج وسعيه^(١): يحل لنا - في يومنا هذا - الكثير من مشكلة الازدحام على الطواف والسعي؛ الذي بلغ حداً

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٦ / ٣٦)، و«الاختيارات» - للبعلي - (٢١٠). (س).

يُشَكَّلُ عِبْنًا ثَقِيلًا عَلَى الْحُجَّاجِ، وَيَمُوتُ فِيهِ - كُلَّ عامٍ - الْعَدِيدُ مِنْهُمْ.

- وَقَوْلُهُ بَعْدَ اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِلطَّوَافِ، وَبِجَوَازِ طَوَافِ الْحَائِضِ: يَحُلُّ مُشْكَلَةً عَظُمَى فِي عَدَمِ احْتِجَازِ الْحَجِّجِ بَعْدَ أَدَاءِ الْمَنَاسِكِ.

وَلَوْ قُلْنَا بَعْدَ جَوَازِ طَوَافِ الْحَائِضِ؛ لَا ضَظَرَّتْ كُلُّ حَمَلَاتِ الْحَجِّ - الْجَمَاعِيَّةِ - أَنْ تَتَأَخَّرَ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَمَلَةٍ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ امْرَأَةٍ فِيهَا - قَدْ حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ!

وَهَذَا يُورِثُ ضَرَرًا بَالِغًا لِلْحُجَّاجِ الْمَوْجُودِينَ فِي الْحَمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْخِرُهُمْ عَنْ أَعْمَالِهِمْ، فِي وَقْتٍ تُرْتَّبُ فِيهِ الْمَوَاعِيدُ وَالْأَعْمَالُ بِالدَّقَائِقِ! وَيُكَلِّفُهُمْ نَفَقَاتٍ بَاهِظَةً - مِنْ إيجارات، ونفقات إقامة - وغيرها.

- وَقَوْلُهُ بِإِبَاحَةِ (الْعَرَرِ) فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعُقُودِ: يَحُلُّ مُشْكَلَةً كَثِيرًا مِنَ الْعُقُودِ الَّتِي تَجْرِي - الْيَوْمَ -، كَعُقُودِ التَّوْرِيدِ، وَعُقُودِ التَّأْمِينِ - وغيرها.

- وَقَوْلُهُ بِإِقَامَةِ الْأَعْيَانِ مَقَامَ الْمَنَافِعِ - فِي (الْإِجَارَةِ) -؛ كَاسْتِثْجَارِ الشَّجَرِ لِلانْتِفَاعِ بِثَمَرِهِ، وَاسْتِثْجَارِ الشَّاةِ لِلانْتِفَاعِ بِصُوفِهَا وَلَبَنِهَا: يَحُلُّ إِشْكَالًا كَبِيرًا فِي التَّكْيِيفِ الْفِقْهِيِّ لِاسْتِثْجَارِ الظُّئْرِ^(١) لِأَرْضَاعِ الصَّغِيرِ، وَفِي ضَمَانِ الْمُزَارَعِينَ الْكُرُومَ وَالْأَشْجَارَ الْمُثْمِرَةَ قَبْلَ انْعِقَادِ الزَّهْرِ - لِلانْتِفَاعِ بِثَمَرِهَا -؛ حَيْثُ لَا يَبْقَى عَمَلُهُمْ هَذَا مِنْ بَابِ شَرَاءِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ (الْإِجَارَةِ).

- وَقَوْلُهُ بِجَوَازِ اشْتِرَاطِ صَاحِبِ الْمَالِ - فِي شَرِكَةِ (الْمُضَارَبَةِ) - عَوْدَةَ رَأْسِ

(١) هِيَ الْمُرْصِعةُ غَيْرَ وَلَدِهَا.

المال إليه، واشترط صاحب الحَبِّ - في (المُزَارَعَة) - عَوْدَةَ الحَبِّ إليه؛ ثم اقتسام الباقي بينهما على ما شَرَطَا، واشترط صاحب المال - في (المُضَارَبَة) - أَنْ تُدْفَعَ زكَاةُ رأس مال (المُضَارَبَة) مِنَ الرِّبْح، ثم يَقْتَسِمَا الباقي على ما شَرَطَا^(١) : يَحُلُّ إشْكَالَ عدم ثقة أصحاب رؤوس الأموال بالمُستثمرين - بعد أن كُثِرَتْ حوادثُ السَّطْوِ والاحتِيال - في هذا العصر -، ويُعْطَى الأمان لأصحاب رؤوس الأموال على أموالهم.

- وقولهُ بانهقاد عقود التَّبَرُّعِ مُنْجَزَةٌ^(٢) : يَحُلُّ إشْكَالَ عدم الاستقرارِ في معاملات عقود التَّبَرُّعِ.

- وقولهُ : إِنَّ العَدَالَةَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ؛ فالعدلُ في الشهادات؛ هو : مَنْ تَوَافَرَ فِيهِ الصِّدْقُ فِي الْأَقْوَالِ - وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَرَ فِيهِ بَاقِي صِفَاتِ العَدَالَةِ -.

والعدلُ فِي الْقَضَاءِ؛ هو : مَنْ عُرِفَ عَنْهُ عَدَمُ الْمُحَابَاةِ وَالْجَوْرِ - وَإِنْ لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ بَاقِي صِفَاتِ العَدَالَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ - :^(٣) يَحُلُّ لَنَا إِشْكَالًا كَبِيرًا فِي مَسْأَلَةِ عَدَمِ تَوَافُرِ شُرُوطِ العَدَالَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْخَاصِ - بِخَاصَّةٍ فِي هَذَا الْعَصْرِ - الَّذِي كَثُرَ فِيهِ الْفُسَادُ، وَأَصْبَحَ مَنْ تَتَوَافَرُ فِيهِ شُرُوطُ العَدَالَةِ أَقَلٌّ مِنَ الْقَلِيلِ !

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٠/ ١٠٥)، و«الاختيارات» - للْبَغْلِي - (٢٦٠، ١٧٧). (س).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣١/ ٢٨٤)، و«مختصر الفتاوى المصرية» (٤٥٦). (س). مُنْجَزَةٌ، أَي : وَاقِعَةٌ فِي الْحَالِ.

(٣) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٥/ ٣٥٧)، و«الاختيارات» - للْبَغْلِي - (٦١٠، ٥١٢). (س).

- وقولُه: إِنَّ التَّوْبَةَ تُسْقِطُ مَا فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ مِنْ حَقِّ اللَّهِ - تعالى - السَّابِقَةَ لَهَا، وما جُهِلَ مُسْتَحِقُّوهُ مِنَ الْمَظَالِمِ الَّتِي ظَلَمَهَا الْعِبَادُ؛ حَتَّى إِذَا مَضَى عَلَى الرَّجُلِ زَمَانٌ طَوِيلٌ وَهُوَ لَا يَصُومُ، وَلَا يُصَلِّي، وَيَكْسِبُ مِنَ الْحَرَامِ؛ ثُمَّ تَابَ: فَإِنَّ التَّوْبَةَ تُكَفِّرُ ذَلِكَ - كُلَّهُ -، وَلَا يُلْزَمُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ، وَلَا بِالْتَّصَدُّقِ بِمَا جَمَعَهُ مِنَ الْحَرَامِ ^(١): وَهَذَا يَحُلُّ إِشْكَالًا لَكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَقِفُ ثِقَلُ الْقِضَاءِ عَقَبَةً فِي وَجْهِ تَوْبَتِهِمْ!

فَكَثِيرٌ مِنَ ضِعَافِ النَّفُوسِ مَنْ يَرْفُضُ التَّوْبَةَ، وَيَسْتَمِرُّ - بَعْدَهَا - فِي أَكْلِ الْمَالِ الْحَرَامِ - إِذَا عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ سَتُفْقِدُهُ الثَّرْوَةَ الَّتِي جَمَعَهَا -؛ لِيَعُودَ - بَعْدَهَا - لَا يَمْلِكُ شَرْوَى نَقِيرٍ ^(٢)!

وَالْغَالِبُ فِي التَّائِبِ أَنْ يَكُونَ هَشَّ الْإِيمَانِ - بُعِيدَ التَّوْبَةِ -؛ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ: كَانَتْ اسْتِجَابَتُهُ لِلتَّوْبَةِ، أَوْ لِحَمْلِ الْمَشَقَّاتِ - كَمَشَقَّةِ قِضَاءِ صِيَامِ سَنِينَ طَوِيلَةٍ - ضَعِيفَةً!

وَلِذَلِكَ؛ كَانَ يَرَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - أَنْ يُسَلِّكَ بِالتَّائِبِينَ سَبِيلَ

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢ / ٢١، ١٠). (س).

(٢) هذا لفظٌ مَثَلٌ شهير:

قال ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي «أَمَالِيهِ» (٣ / ٢٥٣) - مَا مُلْخِصُهُ -:

«فَقُلْ فِي حَاجَةٍ لَمْ أَقْضِ مِنْهَا عَلَى تَعَبِي بِهَا شَرْوَى نَقِيرٍ الشَّرْوَى: الْمِثْلُ، يُقَالُ: هَذَا شَرْوَى هَذَا، أَي: مِثْلُهُ.

و(النَّقِير): مِمَّا ضَرَبُوا بِهِ الْمَثَلَ فِي الْحَقَارَةِ! وَهُوَ: النَّقْرَةُ - أَي: النَّكْتَةُ - الَّتِي فِي ظَهْرِ النَّوَاةِ».

التَّدْرِجُ فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ؛ لَيْلًا يَعُودُوا إِلَى الْفِسْقِ -ثَانِيَةً-^(١).

وَمَنْ يَسْتَقْرئُ فَهَهُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحْمَةُ اللَّهِ- تَعَالَى -: يَجِدُ الْكَثِيرَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ
الْأَحْكَامِ -الَّتِي تَحُلُّ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَشَاكِلِ الْمُعَاَصِرَةِ-^(٢)...

-تَمَّ -بِحَمْدِ اللَّهِ- تَعَالَى -



(١) «مَجْمُوعُ فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٦/٢٠). (س).

(٢) تَمَّ الْفَرَاغُ مِنَ التَّعْلِيقِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْمُبَارَكَةِ -بَعْدَ ضَبْطِ نَصِّهَا، وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا،
وَالْتَقْدِيمِ لَهَا-: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ -١٧/ شَعْبَانَ ١٤٤٠ هـ- وَلِلَّهِ الْأَمْرُ -مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ-.

فهرس هذه الرسالة

٣	مقدمةُ المُعلِّقِ
٤	توحيدُ الله - تعالى - :
٥	(الفقه) :
٨	طريقةُ «المؤلف» في هذه (المقدمة) :
١١	(تنبيهٌ) حول «التشدد والتيسير» :
١٥	مقدمة المؤلف
١٦	١- ابنُ تَيْمِيَّةَ المَجْدُّ :
٢٢	٢- ابنُ تَيْمِيَّةَ الْفَقِيهُ :
٢٥	٣- حُرِّيَّةُ التَّفَكِيرِ الْفَقْهِيِّ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ :
٢٦	٤- التَّيْسِيرُ فِي فَهْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ :
٤١	٥- حُلُّهُ لكَثِيرٍ مِّنَ الْمَشْكَلاتِ الْمَعَاصِرَةِ :
٥١	الخاتمة

شيخ الإسلام ابن تيمية الفقيه المجدد

- معالم التبشير في فقهه، وحله لكثير من المشكلات المعاصرة -

من مخطوط

الشيخ الدكتور محمد مرواس قلعه جي الحنفية

- المتوفى سنة (١٤٣٥هـ) -

اعتنى بنشره، وقدم له، وعلق عليه

بني بن تيمية بن تيمية بن تيمية

الشيخ المجدد

- عفا الله عنه -

الأردن - عمان - شارع الحرية - مبنى ٤٩

00962-792804349

00962-6-4200305

@AlalbanyCenter

alalbany.org

جمعية

مركز الأبحاث والدراسات

للدراسات والأبحاث

صندوق بريد ١١٠٠٨٦

رمز بريدي ١١١١٠

رقم الحساب البنكي:

(١٥٠٨١٦٢/٤١٠/٤٠٠/٠٠١)

البنك الإسلامي الأردني - فرع شارع الحرية

IBAN:jo94iiba1230000001230002340500

طبع في مطابع وزارة الأوقاف